المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِه الأمينِ ، أمّا بعدُ :

فإنّ المتلازماتِ(الأزواجَ النّحويةَ) وفقَ القاعدةِ المعياريةِ تحكمُ من خلالِ التّلازمِ التّركيبيِّ لعناصرِ الجملةِ العربيةِ وتأليفِها البنيويِّ مما يفضي إلى قرينةٍ لفظيةٍ تحكمُ ارتباطَها ببعضِها تسمّى بقرينة (التّضام) أو (التّلازم) .

إنّ من بينِ المتلازماتِ التي عني بها علماءُ النّحو هي التي تقع في باب العطف ، فتتبعوا أحوالَها الوظيفيةَ والتّركيبيةَ ، وقد لاحظوا أيضاً ظاهرةً تطرأُ عليها تؤدي إلى تنافيها عن بعضِها وتمنعُ اتصالَها المباشر من خلالِ وقوعِ فاصلٍ بينها ينتجُ عنه انفصالُها ، وهو ما يسمّى بـ (الفصلِ النّحويّ) ، وقد فرّقوا بينه في هذا البابِ، فقسموه إلى قسمينِ، هما :

- **الفصلُ بينَ العاطفِ ومدخولِه:** وهو إقحامُ عنصريٍّ نحويٍّ في الحيّزِ الواقعِ بينَ حرفِ العطفِ وبين المعطوفِ ، وهو محلُّ الاهتمامِ والتفصيلِ في هذه الدّراسةِ، وقد أشيرَ إليه بصورةٍ مبسطةٍ في بعضِ الدّراساتِ أدناه .

وكان أول من أشارَ إليه من النحاةِ أبو عليِّ الفارسيّ في (المسائلِ العسكرياتِ)و(الحجةِ للقرّاء السّبعة) مثلاً ، وأبو البقاءِ العكبريِّ في (التّبيانِ في إعرابِ القرآنِ) وغيرهما ، ومن المفسرين الزّمخشريُّ في (الكشافِ) ، وأبو حيانٍ في (البحرِ المحيطِ) وغيرهما كما سيأتي في ثنايا الدّراسةِ .

- **الفصلُ بينَ المتعاطفينِ** : وهو التّفريقُ بفاصلٍ بينَ العاطفِ والمعطوفِ باعتبارهما شيئاً واحداً وبينَ المعطوفِ عليه ، كما في قولِه تعالى :

﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾

وأخيراً لقد بحثت الدّراساتُ الحديثةُ ظاهرةَ(التّلازمِ) كونها إحدى القرائنِ اللفظيةِ التي تجمعُ بينَ العناصرِ التّركيبيةِ للجملةِ في النّظامِ النّحويِّ، لكنّها بالمقابلِ تناولتْ ما يضادها ، وهو (الفصلُ النّحويُّ) ، فدرسته محاولةً تبيانَ أسبابِه وعللِه وتأثيره الدّلاليّ والبنيويّ ، ومن أبرزِها :

- **الفصلُ بينَ المتلازمينِ دراسة لغوية في دلالةِ المبنى على المعنى:** طه رضوان طه ، دار الريان للنشر ، عمان . الأردن ، ١٩٩٨م .
- **الفصلُ النّحويُّ ظواهرُه وعللُه** : بحث قدمه حمدي جبالي ، كلية العلوم الإنسانية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، المجلد (١٣) ، العدد (١) ، ١٩٩٩م .
- **أثرُ الفصلِ بالسببيِّ والأجنبي في بناءِ الجملةِ العربيةِ:** عامر علاج ، لجنة إحياء المعارف النعمانية ، مصر ، ٢٠٠٠م .
- **الفصلُ النّحويُّ بينَ مطالبِ التّركيبِ وقيمِ الدّلالةِ:** بحث قدمه عبد العزيز موسى ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (٣٣) ، العدد (١) ، عام ٢٠٠٦م
- **الفصلُ النّحويُّ بينَ الأزواجِ المتلازمةِ:** رسالة دكتوراه تقدم بها محمد عطا احمد أبو فنون ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة مؤتة ، عام ٢٠٠٩م .
- **الفصلُ بينَ أجزاءِ الجملةِ العربيةِ:** بحث قدمه سعد حسن عليوي ، كلية التربية الأساسية ، مجلة جامعة بابل ، المجلد (١٩) ، العدد (٣) ، عام ٢٠١١م .
- **الفصلُ بينَ المتلازمينِ في بابِ التّوابعِ بينَ النّحويينَ والمفسرينَ:** بحث قدمه د. رافع خلف جاسم ، مجلة كلية التربية للعلوم الأساسية ، جامعة الأنبار ، العدد(٨) ، ٢٠١٢م .

المطلبُ الأولُ

الفصلُ دلالتُه والخلافُ فيه

إنّ المعنى اللغويَّ للجذرِ (فصل) يدلُّ على البَوْنِ بين الشيئينِ أو الحاجزِ بينهما، وفصلت الشيء فانفصل ، أي : قطعته فانقطع(١)، ويتفرعُ اصطلاحاً في العربيةِ إلى فرعين :

١. الفصل البلاغيّ: ويقصد البلاغيون به تركُ عطفِ بعضِ الجملِ على بعضٍ بحروفه(٢)، وهذا مما ليس نحن بصدده .

٢. الفصل النّحويّ :لم يحددِ النّحويونَ قديماً التّعريفَ الاصطلاحيّ، بل اكتفوا بالإشارةِ إليه في ثنايا كتبِهم ، وكان من أبرزهم سيبويه وابنُ السّراج وابنُ جنيّ وغيرهم فقد تناولوا هذه الظاهرةَ وعرضوا آراءَهم فيها ، فاصطلحوا عليها مرةً بـ (الاعتراضِ) ، ومرةً أخرى بـ (الفصلِ)، فلم يخصصُّوا له باباً نحوياً يبينون فيه ملامحَه ، وإنّما بحثوه أثناءَ معالجتِهم للأبوابِ النّحوية ، فذكروا ما يجوزُ وما يمتنعُ وفقاً لمدارسِهم الأصوليةِ والعقليةِ التي ينتمونَ إليها .

لقد عقدَ ابنُ جنيّ باباً في كتابِه الخصائص سمّاه (فصل التّقديمِ والتّأخيرِ) اشتملَ على وجوهِ التّقديمِ والتّأخيرِ في كلامِ العربِ وعلّةِ حسنِه وسببِ جوازِه ، وألحقَ به ما أطلقَ عليه بمصطلح (الفروقِ والفصولِ)، وأراد بها كلَّ ما يقعُ من الظّرفِ والجارِ والمجرورِ والأجنبيِّ بينَ المتلازماتِ أو المتطالباتِ كـ : الفعلِ والفاعلِ، والمضافِ والمضافِ إليه ، والعاطفِ والمعطوفِ ... ألخ (٣) .

إلا أنَّ النحويينَ المحدثين عدُّوا استلازمَ أحدِ العنصرينِ التحليليينِ النحويينِ عنصراً آخرَ شكلاً من أشكالِ التّضامِّ(التلازم) في التّركيبِ النّحويّ ، وأشاروا إلى ما يتنافى معه فلا يلتقي به بـ (التّنافي) أو (الفصل) ، وهو كل ما يدلُّ على الفصلِ بينَ

متلازمينِ كالعاطفِ والمعطوفِ مثلاً . بفاصلٍ هو دونَ الجملةِ؛لأنّه لا ينتمي لنمطِها التّركيبيّ، فهو أجنبيٌّ عن مفرداتِها ولا يمتُّ بصلةٍ لها ؛ لما بينَها من قوةِ الرّبطِ بسببِ (قرينة التّلازمِ) ، وهذا كلُّه يصبُّ في الحفاظِ على (قرينةِ التّضامِ) وما يحيطُ بالكلامِ من لبسٍ فيه(٤) .

عرِّف الفصلُ النّحويُّ عموماً في الدّرسِ النّحويِّ الحديثِ بأنّه ((وضعُ لفظٍ بينَ لفظينِ آخرينِ في الجملة ، ينتمي أحدُهما إلى الآخرِ ، كأنْ يكونا متلازمينِ أو بينَهما أية صورةٍ من صورِ التّضامِ))(٥) .

وكذلك أشيرَ إليه بأنّه لفظٌ يستعملُ في البحثِ النّحويِّ من خلالِ وقوعِ فاصلٍ من نوعٍ خاصٍّ بينَ جزأي الجملةِ أو أجزائِها المتواليةِ ، ويشترطُ في الفاصلِ أن لا يكون متصلاً بأحدِ أجزاءِ الجملةِ وظيفياً ، وإنْ كان على اتصالٍ به أو بالجملةِ بأسرِها معنىً(٦).

ويقصد به أيضاً: ((القطعُ بينَ المتصلينِ في العادةِ كالمتضايفينِ ، والصّفةِ مع الموصوفِ ، والفعلِ معَ الفاعلِ ، والمبتدأ معَ الخبرِ ، وما هما كالجزءِ الواحدِ أو في منزلةِ الجزءِ الواحدِ من حيثُ تلازمهما))(٧) .

وبعبارةٍ أخرى يمكننُا القول هاهنا بما مفادُه : بأنّ عنصراً نحوياً(وحدةً لغويةً) يشغلُ الحيزَ بينَ العاطفِ ومعطوفِه أو بينَ المتعاطفينِ، ويعملُ على تنافي التّطالبِ بينهما وفكِّ ارتباطِهما ، فيقطعُ هذا الحاجزُ اللفظيُّ الاتصالَ ويمنعُ المباشرةَ فيما بينهما، كأنْ يقعُ مثلاً الظّرفُ أو الجارُ والمجرورُ ، مما يؤدي إلى تغييرٍ في العلاقاتِ التّركيبيةِ والدّلاليّةِ داخل نطاق التّأليفِ الجملي.

إنّ التّضامَّ (التّلازمَ) الذي يحكمُ شيئينِ يحتاجانِ إلى بعضِهما بشدّةٍ، فيربطُ بينَهما فلا يوجدُ أحدُهما إلا بوجودِ الآخرِ ، يعدُّ من أهمِّ ما يميزُّ العاطف مع معطوفِهِ ، فهما يشكلانِ تركيباً بنيويّاً واحداً وصيغةً نحويةً موحدةً، فكأنَّ الواوَ العاطفةَ((صارَ ما بعدَها معَها بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ))(٨)؛ لذا فإنَّ حصولَ التّنافيِّ (الفصلَ) بينَهما . وهو مضادٌّ للتّلازمِ . يعدُّ فرعاً عن الأصلِ ، وبمعنى آخرَ فإنّ التّلازمَ أصلٌ، والفصل فرعٌ عنه.

إنّ الفصلَ بين العاطفِ ومدخولِه يمثّلُ أحدى جزئياتِ الفصلِ النّحويّ المطّردة في الأبوابِ النّحويةِ ، وهي كثيرةٌ جداً ، وقد كانَ أول مَنْ أشارَ إليه . أي الفصل بين العاطف ومدخوله . أبو علي الفارسيّ حينَ ناقشَه في كتبِه رافضاً حدوثَه مطلقاً في السّعةِ والاختيارِ مستدلاً بنصٍّ شعريٍّ ومقيداً إياه بالضّرورةِ ، ثمَّ سارَ على منهجِه ابنُ جنّيّ ، حيث يرى صعوبةً في ذلك لما بينَهما من شدّةِ الاتصال ، وسيأتي تفصيله .

كما رصدَه العكبريُّ في آي من الذّكرِ العزيزِ ، فتسامحَ فيه كثيراً فجوّزه مطلقاً ، ولم ينحصرْ عنده الفاصلُ بالظرفِ أو الجارِ والمجرورِ ، بل تجاوز إلى أبعدَ من ذلك ، فجوّز الفصلَ بينهما بالحالِ والمفعولِ به ، ثمّ سلكَ الزّمخشريُّ مسلكَه متأثراً به في وقوعِه في نصوصٍ نثريةٍ من دونِ ضابطٍ أو شرطٍ يقيدُه في الكلامِ .

بالمقابلِ بحثَ علماءُ الأندلسِ هذه الجزئيةَ ، ومن أبرزِهم ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ وأبو حيان ، فكانَ لهم رأيٌ مختلفٌ عن آراءِ أهلِ المشرقِ أعلاه ، فقد نظروا إليها بشكلٍ أكثر استقلاليةً ، فلم يقبلوا بها مطلقاً ، ولم يرفضوها مطلقاً ، بل وضعوا شروطاً تارةً على الفاصلِ وعلى العاطفِ أو المعطوفِ تارةً أخرى ، كما سيأتي .

لقد عبّر النحويونَ عن حرفِ العطفِ عندَ كلامِهم على عطفِ النّسقِ بمصطلح (الواسطة)؛ لأنه يلتصق بمدخوله فيؤلفُ معه بنيةً واحدةً لا يمكنُ تجزأتها ، ويفهمُ من عباراتِهم أيضاً ، إضافةً إلى وظيفتهِ التي تجمعُ بينَ جزئينِ في الكلامِ، أنّ له فوائدَ أُخرَ تتمثلُ بما يلي :

١) نقل أثرِ العاملِ :

يؤثرُ العاملُ فيما بعدَه وظيفياً ، فيظهرُ أثره إعراباً ومعنىً على معمولِه ، فإذا عطِفَ على المعمولِ فإنّ العاطفَ ينقلُ أثرَ العاملِ ممّا قبلَه إلى ما بعدَه ، فيتأثرُ المعطوفُ إعرابياً بنفس تأثرِ المعطوفِ عليه ؛ لذلك يوصفُ بأنّه ((واسطةٌ موصلةٌ عملَ العاملِ قبلَها إلى ما بعدَها)) (٩).

وعليه فإنَّ طرفي العطفِ أي المتعاطفين . يشتركانِ في تأثيرِ العاملِ عليهما لفظاً ومعنىً، إذ ((العاملُ في الاسمِ المعطوفِ إنّما هو العاملُ في المعطوفِ عليه))(١٠) ، فإنّ الثّاني من خلالِ العاطفِ يشابُه الأوّلَ في اللفظِ إعراباً وإفراداً وتركيباً ، وفي المعنى نفياً وإثباتاً .

فإذا قلنا مثلاً : أكرمتُ محمداً وعمراً ، فإنّ (محمداً) نصبَه الفعلُ (أكرمَ) ، وانتصبَ (عمراً) عن طريقِ الواسطةِ(الحرفِ العاطفِ) ، فإنّه هنا أدخلَ، فأشركَ ما بعدَه فيما قبلَه لفظاً وإعراباً ، أي : في النّصبِ والإفرادِ والاسميّةِ ، ومعنىً ، أي : في الإثباتِ .

٢) الرّبط بينَ الجملِ الأجنبيةِ :

من السّماتِ التي تختصُّ بها حروفُ العطفِ– لا سيّما الواو – هو الوصلُ ومدُّ جسورِ الاتصالِ بينَ التّراكيبِ الجمليةِ، خصوصاً المتصفة بكونها مقطوعةً ومنفردةً عمّا

قبلَها وليس بينها ترابطٌ، وهي المسمّاة في عباراتِ النّحويّينَ بـ (الأجنبيةِ) ، فإنَّ الجملَ اسميةً كانتْ أم فعليةً لا سبيلَ إلى جمعِها مع بعضِها إلا برابطٍ يتمتعُ بهذه الصّفةِ ، فهو يربطُ ما قبلَه من الجملِ بما بعدَه .

فلو كانتْ لدينا جملتانِ مثلاً ليس بينهما صلةٌ ، الأولى (تلا محمدٌ القرآنَ) والأخرى (صلّى خالدٌ نافلةً) ، فكلُّ واحدةٍ منهما تتكلمُ عن موضوعٍ ليس بينهما ترابطٌ ، وكلٌّ منهما منقطعةٌ عن الأخرى ، ولا سبيلَ إلى جمعِهما معاً ، فإذا قلنا : (تلا محمدٌ القرآنَ ، صلّى خالدٌ نافلةً) لكانَفي الكلامِ ضربٌ من عدمِ الفهمِ والتّناسقِ ، ولكن يمكنُ ربطُهما برابطٍ من الرّوابطِ ، وهي كثيرةٌ منها حرفُ العطفِ ، فنأتي به فنضعُه متوسطاً في الحيزِ بينهما ، وحينئذٍ يجمعُ بينَهما ، فتكون الجملتان كالتالي : (تلا محمدٌ القرآنَ وصلّى خالدٌ نافلةً) .

ولا بدَّ من الإشارةِ هنا إلى أنّ هذه الميزةَ نبّه عليها ابنُ يعيشَ قائلاً : إنَّ((الغرضَ من عطفِ الجملِ ربطُ بعضِها ببعضٍ واتصالُها والإيذانُ بأنَّ المتكلمَ لم يردْ قطعَ الجملةَ الثّانيةَ من الأولى والأخذُ في جملةٍ أخرى ليستْ من الأولى في شيءٍ ، وذلك إذا كانت الجملةُ الثانيةُ أجنبيةً من الأولى غيرَ ملتبسةٍ بها وأريد اتصالُها فلم يكن بدٌّ من الواو لربطِها)) (١١).

وفي الدّرسِ النحويِّ الحديثِ تتميزُ العواطفُ بأنّها تقيمُ علاقاتٍ تركيبيّةٍ بينَ الجملِ والعباراتِ (الوحداتِ اللغويّةِ) ؛ لبناءِ فضاءٍ ذهنيٍّ يستطيعُ المتكلمُ من خلالهِ استدراجَ السّامعِ ، إذ تتعددُ المجالاتُ في الخطابِ اللغويِّ بتعددِ الأفضيةِ الذّهنيّةِ من جهةٍ ، ومن جهةٍ أخرى تتعددُ وجوهُ ترابطِها بأدواتِ الرّبطِ التي تسمّى (الرّوابط)(١٢).

٣) الفائدة الدّلاليّة :

إنّ الحرفَ عموماً يتميزُ عن الاسمِ والفعلِ بافتقارِه إلى غيرِه دلالياً ، فيعرفُ بأنّه: كلمةٌ دالةٌ على معنىً في غيرِها فقط؛ لكونِه يتصفُ بأنّه يحتاجُ إلى مميزٍ واضحٍ يفرّقُ بينَ دلالةِ الحرفِ ودلالةِ الاسمِ والفعلِ(١٣)؛ لذلك فإنّ من أهمِ وظائفِه هي الدّلالاتِ والمعاني التي يضيفُها إلى الكلامِ.

وطبقاً لهذا وزيادةً على ما سبقَ فإنّ العاطفَ له وظيفةٌ تعبيريةٌ دلاليّةٌ يؤديها أثناءَ مجيئِه لعطفِ المفرداتِ والتّراكيبِ، وعندَ النّظرِ في كتبِ معاني الحروفِ نجدُ أنّ حروفَ العطفِ تفيدُ معانيَ كثيرةً كـ : التّرتيبِ، والتّعقيبِ، والمهلةِ، والتّخييرِ... إلى غيرِها من المعاني .

الفصلُ بينَ الرّفضِ والقبول:

تفاوتتْ نظرةُ النحويينَ قديماً بشأنِ وقوعِ الفصل بينَ العاطفِ ومدخوله رفضاً وقبولاً ؛ وفقاً لماهيةِ النّصِّ وخصوصيةِ الفاصلِ ونوعيةِ العاطفِ كأنْ يكون مثلاً أحادياً أو متعددَ الحروفِ ، وقد سلكتْ وجهاتُ نظرِهم مسالكَ مختلفةً كلّ حسبَ ما يراهُ ، وكانت آراؤهم كما يلي :

الرّأي الأوّل :

رفضَ فريقٌ في مقدمتهم أبو عليٍّ الفارسيّ جملةً وتفصيلاً حدوثَ الفصلِ بينهما في النّصوصِ النّثريّةِ مطلقاً ، لا سيّما القرآنية منها ، سواءٌ كان الفاصلُ ظرفاً أم جاراً ومجروراً ، وكذلك سواءٌ كان العاطفُ حرفاً واحداً أم أكثر؛ غير أنّه يُفهم من كلامِه وجوبُ توفرِ شرطينِ مقترنينِ معاً ؛ كي يتحققَ ذلك ، وهما :

- ❖ أن يكونَ النّصُّ اللغويُّ(التّأليف أو التّركيب الجمليّ) شعراً لا نثراً ، مقيداً بالضرورةِ ، فقال : ((وقد جاءَ في الشّعرِ ، ... ، وقال الأعشى :

يوماً تراها كشبهِ أرديةِ الـ ـعَصبِ ويوماً أديمَها نَغِلا(١٤)

ففصلَ بالظّرفِ بينَ المشتركِ في النّصبِ ، وما أشركَه فيه)) (١٥)، فقد فصلَ بينَ العاطفِ، وهو الواو ، بالظّرفِ (يوماً) والمعطوفِ (أديمها) .

وجديرٌ بالذّكرِ أنّه أكّد على تقييدِ الفصلِ بينهما بالاضطرارِ الشّعريِّ، وأنّه لا يجوزُ ذلك في السّعةِ والاختيارِ ، مستدلاً بقولِ شاعرٍ آخر(١٦) :

أبو حنشٍ يؤرّقنا وطلقٌ وعمّارٌ وآونـةً أثالا(١٧)

فقد فصلَ بالظّرفِ (آونة) بينَ العاطفِ، وهو الواو ، والمعطوف (أثالا) .

- ❖ أن يكونَ الحيّزُ بينهما مشغولاً بما يوصفُ بخاصية التّعلقِ ، وهما الظّرفُ أو الجارُّ والمجرورُ ؛ ويرجع ذلك إلى أنّهما يتعلقانِ بمذكورٍ أو بمحذوفٍ ، وهذا التّعلّقُ جعلَهما ضعيفينِ؛ لاحتياجِهما لغيرِهما ، فيتسعُ فيهما ما لا يتسعُ في غيرِهما كما هو أصلٌ مقررٌ عندَ النّحويينِ بأنّ((التّوسعَ في الظّروفِ وفي غيرِها كثيرٌ))(١٨) .

وينطلقُ رفضُه هذا ؛ لكونِهما يشكلانِ في الجملةِ تركيباً بنيوياً واحداً متلازماً مؤلفاً منهما معاً ، فهما شيءٌ واحدٌ لا يتجزأُ ولا ينفصلُ ، إذ أحدُهما يكملُ الآخرَ، ومن هنا استقبحَ فكرةَ وقوعِ حاجزٍ أو حائلٍ بينهما يمنعُهما من الاتّصالِ المباشرِ، وقد عبّرَ عن فكرتِه هذه قائلاً : ((إنّ العاطفَ شديدُ الاتّصالِ بمعطوفِه ، وهو نائبٌ منابَ العاملِ، ولا يفصلُ بينَ العاملِ ومعمولِه ، فالنائبُ أولى))(١٩).

وقد نصَّ صراحةً على عدمِ قبولِه ذلك في النّصوصِ النّثريّةِ في تخريجِه لقراءةِ حمزةَ وابنِ عامرٍ وحفصٍ عن عاصمٍ بفتحِ الباء في﴿ يَعۡقُوبَ ﴾(٢٠)من قولِه تعالى:﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾[هود :٧١]، فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ ، والتّقديرُ : فبشرناها بإسحاقَ ، ووهبنا له يعقوبَ ، ولم يعطفْه على ﴿ بِإِسۡحَٰقَ ﴾للفصلِ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بالظّرفِ، وهو قولُه:﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ ﴾؛ لأنَّ((الحرفَ العاطفَ مثلُ الجارِ في أنّه يشركُ في الفعلِ ، كما يوصلُ الجارُ الفعلَ ... ، وإذا كانَ كذلك قبحَ الفصلُ بالظّرفِ في العطفِ)) (٢١)

وتابعَه تلميذُه ابنُ جنيٍّ، ومن بعدِه مكيّ ابن أبي طالبٍ وابنُ هشامٍ(٢٢) ، في رفضِه للفصلِ عندَ الآيةِ نفسِها قائلاً :((وأقوى أحوالِ حرفِ العطفِ أنْ يكونَ في قوةِ العاملِ قبلَه ،وأنْ يليَ من العملِ ما كانَ الأولُ يليه ، والجارُّ لا يجوز فصلُه من مجرورِه، وهو في الآيةِ قد فصلَ بينَ الواوِ و﴿ يَعۡقُوبَ ﴾بقولِه﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ ﴾،والفصلُ بينَ الجارِّ ومجرورِه لا يجوزُ)) (٢٣).

الرّأي الثّاني :

لم يلتفت العكبريُّ في هذه المسألةِ إلى ماهيّةِ العاطفِ أو خصوصيةِ الفاصلِ عندَ عطفِ المفرداتِ أو التّراكيبِ ، بل لم يولِ النّصَّ اللغويَّ اهتماماً يذكرُ، فلم يشرْ إليه لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، فالشّعرُ والنّثرُ عندَه سواءٌ لا ميزةَ لواحدٍ على الآخرِ ؛ لذلك نراهُ يجوزُ الفصلَ من دونِ قيدٍ أو شرطٍ ، إذ نظرَ إلى أنّ الأمرَ مسلّمٌ به ومتحتمُ الوقوعِ في اللغةِ، وإليك نماذجَ مما قالَه بخصوصِ هذا الشّأنِ :

❖ جوّزَ الفصلَ بالظّرفِ(إذا)بينَ حرفِ العطفِ الواو والمعطوف﴿ أَن تَحۡكُمُواْ ﴾عندَ إعرابِ الآيةِ :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾

[النساء:٥٨] ، فقال : ((الوجهُ الثّاني: أنْ تنصبَ(إذا) بـ ﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾،و﴿أَن تَحۡكُمُواْ﴾ به أيضاً ، والتّقديرُ أنْ يكونَ حرفُ العطفِ مع﴿أَن تَحۡكُمُواْ﴾، لكن فصلَ بينهما بالظّرفِ، كقولِ الأعشى :

يوماً تراها كشبهِ أرديةِ الـ عصبِ ويوماً أديمَها نَغِلا)) (٢٤) .

وطبقاً لرأيه فإنّ الفصلَ في البيتِ يكونُ بالظّرفِ (يوماً) ، حيث وقعَ بين العاطفِ ، وهو حرفُ الواو ، والمعطوف ، وهو (أديمها) .

- قطعَ بوقوعِ الفصلِ بينَهما في عطفِ التّراكيبِ الجملية لمّا ذكرَ إعرابَ الآيةِ : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾[التوبة:١٧] قائلاً ما نصّه: ((﴿وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾، أي : وهم خالدون في النّارِ ، وقد وقعَ الظّرفُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ)) (٢٥) .
- جزمَ بحدوثِ الفصلِ بينَ متعاطفينِ متفقينِ إفراداً في قوله تعالى:﴿وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةً﴾[هود:١٧]،وهذا مفادُه : ((و﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ معطوفٌ على الشّاهدِ ... ، وقد فصلَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بقوله : ﴿مِن قَبۡلِهِۦ﴾، أي : وكتابُ موسى (عليه السلام)من قبلِه)) (٢٦) .

كذلك نحا الزّمخشريُّ(٢٧) فيه منحى سابقه العكبريّ ، فابتعدَ كلَّ البعدِ عن رأي أبي عليٍّ، واتجه إلى القبولِ به مطلقاً، إذ يتمثّلُ رأيُه في أنّ صيرورةِ الفصلِ بينَهما . أي: العاطف ومعطوفه ممكنةٌ، وليس لها شرطٌ يقيدُها أو ضابطٌ يحكمُها ، بل هي واقعةٌ سواءٌ كان العاطفُ على حرفٍ واحدٍ أم أكثر ، وليس من ضروراتِ الفاصلِ أنْ يكونَ شبهَ جملةٍ ، بل يمكنُ أنْ يكونَ حالاً أو مفعولاً لأجلِه، كما سيأتي لاحقاً .

الرّأي الثّالث :

سلكَ فريقٌ ثالثٌ اتجاهاً لا يقبلُ وقوعَ الفصلِ بالكليةِ ، ولا يرفضُه بالكليةِ ، بل يميلُ إلى شيءٍ من التّفصيلِ في المعطوفِ، ومن أبرزِهم ابنُ مالكٍ محتجين بوقوعِه في نصوصٍ نثريةٍ فصيحةٍ حسبما ذكرُوا ، ولكنِ اشترطُوا لذلك شروطاً ، وهي كالتالي(٢٨) :

- ❖ أنْ يكونَ الفاصلُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً .
- ❖ أنْ يكونَ المعطوفُ اسماً مرفوعاً أو منصوباً ، فإنْ كانَ مجروراً فإنّه يجبُ معه إعادة حرفِ الجرِّ متابعةً لسيبويه(٢٩) .
- ❖ أنْ لا يكونَ المعطوفُ فعلاً ، فإنْ كانَ كذلك لم يجزِ الفصلَ ، فلا يقالُ : قامَ زيدٌ وفي الدّارِ قعدَ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ ابنَ مالكٍ لم يعنَ بالعاطفِ عنايتَه بالمعطوفِ ، كما سنرى بعدَ قليلٍ عندَ ابنِ عصفورٍ وأبي حيّان ، وعبارتُه تشيرُ إلى ذلك ، فقال: يفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ، إنْ لم يكنْ فعلاً ، بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ(٣٠).

الرّأي الرّابع :

شقَّ أصحابُ هذا الرأي طريقاً خاصّاً بهم ، وكوّنُوا رأياً يتفقُ معَ الآخرين في ماهيةِ الفاصلِ ، ولكن يميلُ إلى التّفصيلِ في العاطفِ، ومن أبرزِهم ابنُ عصفورٍ وأبو حيّان ، فإنهما نظرا إلى المسألةِ نظرةً مغايرةً للأقوالِ الأخرى فسلكا منهجاً يعتمدُ على شرطينِ أساسينِ ، هما :

- أنْ يكونَ الفاصلُ قسماً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولا يجوزُ الفصلُ بغيرِهما.
- أنْ يكونَ الحرفُ العاطفُ على أكثرِ من حرفٍ كـ : (ثمَّ ، أو ... ألخ) ، فإنْ
- كانَ على حرفٍ واحدٍ كـ : (الفاءِ أو الواوِ) لم يجزْ ذلك إلا في الحاجةِ القصوى

في الشّعرِ ، أي : في الضّرورةِ فقط (٣١) .

ومن المهم هنا التنبيهُ بأنّ ما اشترطَه ابنُ مالكٍ في كونِ المعطوفِ اسماً ليس له كبيرُ عنايةٍ عندهما ، فالمعطوفُ سواءٌ كان اسماً أم فعلاً فالأمر سيان عندهما ، ولا فرقَ بينهما ، كذلك الأمرُ بالنسبة للنّصوصِ النّثريةِ أو الضّرورةِ الشّعريّةِ، ولكن انصبَّ تركيزُهما على العاطفِ كما في الشّرطِ الثّاني أعلاه .

وعليه فإنّهما يفرِّقانِ بينَ العاطفِ المفردِ والمتعددِ الحروفِ ، فالعاطفُ المفردُ حسبَ تفصيلهما ضعيفٌ، وهو شديدُ الاتّصالِ بمعطوفِه ، أمّا المتعددُ الحروفِ فإنّه قويٌّ، وهو أقلُّ احتياجاً للاتّصال المباشرِ بمعطوفِه .

وعندَ التّوقفِ قليلاً لإنعامِ النّظرِ في مذاهبِ العلماءِ وآرائِهم بشأنِ ماهيةِ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخوله آنفاً يتبينُ أنّهم اتفقُوا على أمرينِ اثنينِ ، هما :

١. أنَّ وقوعَ الفصلِ بينَهما متحققٌ الحدوثِ وممكنُ الحصولِ في اللغةِ ، غيرَ أنّ وجهَ اختلافِهم فيه هو أنّ فريقاً قيّدَه في التّراكيبِ الشّعريّةِ وفريقاً توسعَ فيه ؛ نظراً لوقوعِه في التّراكيبِ النثريّة .
٢. أنّ الفاصلَ يكون جارّاً ومجروراً أو ظرفاً ؛ويعود ذلك لكثرةِ استعمالِهما والتّوسعِ فيهما في الكلامِ .

المطلبُ الثّاني

الفواصلُ بينَ العاطفِ ومدخوله

يقصدُ بـ(الفاصلِ) اصطلاحاً بأنّه العنصرُ((الأجنبيّ الذي يقحمُ بينَ متواليينِ متصلينِ كالمضافِ والمضافِ إليه))(٣٢)... ألخ ، وهو تبعاً لاتجاهاتِ العلماءِ فإنّه ها هنا يتفرعُ إلى ثلاثةِ فروعٍ ، هي :

الأول :(الزّائدُ) ، وهو اللفظُ المندرجُ في الجملةِ الذي لا يرتبطُ ببؤرتِها ارتباطاً تركيبياً أو دلالياً ، بل يصحُّ الاستغناءُ عنه فلا يخلُّ بتركيبِها ولا يفسدُ معناها(٣٣) ، كما في (لا) الزّائدة .

الثّاني:(الظّرف أو الجارُّ والمجرورُ)، ويتميزان بأنّهما يفصلانِ بينَ المتلازمينِ من غيرِ تكلفٍ وبدونِ شرطٍ أو قيدٍ ، وهما ممّا يتوسعُ فيهما تركيباً ووظيفةً.

الثّالث : (غيرُ الأجنبيّ)، فيعرّفُ الأجنبيُّ بأنّه ((ما لم يعملْ فيه العاملُ))(٣٤) ؛ لذلك فإنّ غيرَ الأجنبيّ هو ما يؤثرُ فيه العاملُ وظيفياً ويرتبطُ بأحدِ أركانِ الجملةِ مثل : المفعولِ به والمفعولِ له والحالِ كما سنرى ، وهي . أي : الفواصل . كما يأتي :

أولاً : (لا الزّائدة) .

تشغلُ (لا) النّافيةُ الزّائدةُ الحيّزَ الواقعَ بينَ كلِّ ((شيئينِ متطالبينِ))(٣٥) معترضةً بينَهما مؤديةً إلى تنافيهما ، وبعبارةٍ أكثر وضوحاً تفصلُ بينَ كلِّ متلازمينِ يوصفانِ بأنّهما ((ممّا يحتاجُ بعضُه إلى بعضٍ))(٣٦) ، كما :

أ. بينَ الجارِّ والمجرورِ: مثل : جاءَ الطالبُ بلا كتابٍ.

ب. وبينَ النّعتِ والمنعوتِ: كقولِه سبحانَه ﴿ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ ٣٠ لَّا ظَلِيلٖ وَلَا يُغۡنِي مِنَ ٱللَّهَبِ ﴾[المرسلات :٣٠-٣١].

ت. وبينَ النّاصبِ والمنصوبِ :كقولِهِ تعالى ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ ﴾[البقرة :١٥٠].

ث. وبينَ العاطفِ والمعطوفِ: ((وقد عدَّ من الفاصلِ (لا) ، نحو: ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[الأنعام:١٤٨] ، وهذا فاصلٌ وقعَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ لا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه))[٣٧] ، وسيخصصُ الكلامُ ها هنا عليها.

كما توصفُ(لا) النّافيةُ الفاصلةُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بالزّيادةِ لفظاً ووظيفةً لا معنىً ودلالةً ؛ لذا يمكنُ النّظرَ إليها من ثلاثِ نواحٍ مختلفةٍ ، وهي :

١. **النّاحيةُ الوظيفيّةُ** : فهي لا تؤثرُ بما بعدَها إعرابياً ، وإنّما يكونُ ما بعدَها مطابقاً لما قبلَها رفعاً ونصباً وجراً وجزماً ، وقد أشارَ سيبويه إلى ذلك بشكلٍ أكثرَ تفصيلاً ودقةً بقولِه : ((ألا تَراها تدخلُ على المجرورِ فلا تغيّره عن حالِه، تقولُ : مررتُ برجلٍ لاقائمٍ ولا قاعدٍ ،وتدخلُ على النّصبِ فلا تغيّرُه عن حالِه،تقولُ : لا مرحباً ولا أهلاً ، فلا تغيّرُ الشيءَ عن حالِه التي كان عليها قبلَ أنْ تنفيَه ، ولا تنفيه مغيّراً عن حالِه ، يعني : في الإعرابِ التي كان عليها))[٣٨] .

٢. **الناحية اللفظية** : تأتي (لا) في التّركيبِ بعدَ العاطفِ زائدةً لفظاً ، ويقصدُ بالزّيادةِ هنا في عرفِ النّحويينَ أمران ، هما :

الأول : أنّها تقعُ معترضةً بينَ المؤثرِ وظيفياً ، أي : العامل ، وما يتأثرُ به وظيفياً ، وهو المعمولُ ، فلا تمنعُ التّأثيرَ الإعرابيَّ بينهما ؛ لذلك قالوا : إنّها ((زائدةٌ من جهةِ اللفظِ ؛ لوصولِ عملِ ما قبلَها إلى ما بعدَها))[٣٩] .

والثّاني : أنّ وجودَها وعدمَه في التّركيبِ متساوٍ ، فإذا سقطتْ منه أو أثبتتْ فيه فالأمر سيان ، فإنّها لا تؤثّرُ لفظاً ، أي : أنّ ((دخولَها كخروجِها))(٤٠) .

٣. **الناحية المعنوية** : اتُّفِقَ على أنّ الوظيفةَ الدلاليّةَ التي تؤديها (لا) في التأليف الجملي لها أثرُها الواضحُ ، فإنّ دلالتَه تتغير بينَ القطعِ والاحتمالِ حالَ وجودِها فيه أو إسقاطِها منه وفقاً لغايةِ المتكلمِ ومرادِه ، كما تؤكدُ النّفيَ المقدّمَ عليها ؛ لذلك فهي ((ليستْ زائدةً من جهةِ المعنى ؛ لأنّها تفيدُ النّفيَ))(٤١) ، وعليه يرى ابنُ هشامٍ أنّها ((ليستْ زائدةً ألبتةَ))(٤٢) من النّاحية التّركيبيّةِ والمعنوية ؛ لأنَّ العلاقةَ الدّلاليةَ بينَ الألفاظِ في الجملةِ تفرضُ معنىً لا يتأتى إلا بإثباتِها فيها .

لقد افترقَ علماءُ الصّناعةِ النّحويةِ بشأنِ بقائِها على حرفيتِها أو انتقالِها إلى الاسميةِ خلالَ وقوعِها بينَ متلازمينِ كما ها هنا على مذهبينِ :

الأول: ذهبَ البصريونَ إلى أنّها حرفٌ لا محلَّ له من الإعرابِ ، ولم يطرأْ عليها أيُّ تغييرٍ يدعو إلى انتقالِها من الحرفيةِ إلى الاسميةِ ؛ لأنّها زائدةٌ لتأكيدِ النّفي في حينِ أنَّ الأسماءَ لم يحكمْ بزيادتِها في التّأصيلِ النّحويِّ .

والثاني : ذهبَ الكوفيونَ إلى أنّها اسمٌ بمعنى (غير) ، وأنّها حرفٌ انتقلَ من الحرفيةِ إلى الاسميةِ محتجينَ بدخولِ حرفِ الجرِّ عليها وثبوتِ اسميةِ حروفٍ أخرى كـ (عن) و (على) وصلاحيةِ أنْ يحلَّ الاسمُ محلَهما(٤٣) .

إنَّ الميلَ إلى الفصل بـ (لا) بينَ تلازمِ العاطفِ بمعطوفِه في التّأليفِ الجملي مع إمكانِ حذفِها منه يعود لأسبابٍ وأغراض يقصدُها المتكلمُ ، أهمها :

١. **قطعية النصّ :** ويطلقُ عليه بـ (رفعِ الاحتمالِ عن المعنى) (٤٤) ، فإنّ دلالةَ التّعبيرِ الذي تقعُ فيه (لا) تختلفُ عن مغايرِه المجرّدِ منها ، فالوظيفةُ الدلاليّةُ التي تؤديها هي

قطعُ تعدديةِ الاحتمالاتِ والتّنصيصِ على احتمالٍ واحدٍ ، فيؤتى بها ؛ ((ليعلمَ أنّ الفعلَ منفيٌّ حالَ الاجتماعِ والافتراقِ))(٤٥) ، فإذا جردَ منها احتملَ وجهينِ مختلفينِ ، فإذا قلنا مثلا :

õ ما جاءني محمدٌ وخالدٌ .
õ ما جاءني محمدٌ ولا خالدٌ .

فإنّ الجملةَ الأولى تحتملُ نفيَ مجيئِهما بالكليةِ ، وتحتملُ مجيءَ أحدِهما دونَ الآخرِ أي : مفترقينِ ، أمّا الثّانيةُ فإنّها نصٌّ على نفي مجيئِهما مطلقاً لا مجتمعينِ ولا مفترقينِ، قالَ ابنُ هشام :((يحتمل أنّ المرادَ نفيُ مجيءِ كلِّ واحدٍ منهما على كلِّ حالٍ، وأنْ يرادَ نفيُ اجتماعِهما في وقتِ المجيءِ ، فإذا جيءَ بـ (لا) صارَ الكلامُ نصّاً في المعنى الأولِ))(٤٦).

ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة:٧] فقد فصلَ بينَ العاطفِ ومعطوفِه بـ (لا) الزّائدةِ ، فإنّه ((لم يقلْ : (غير المغضوبِ عليهم والضّالين) ؛ لئلا يفهم أنّ المباينةَ لمَنْ جمعَ الغضبَ والضّلالَ دونَ مَنْ لم يجمعْهما ، فإنّه لو قالَ : (غير المغضوب عليهم والضّالين) ؛ لتُوهم أنَّ المباينةَ لمن جمعَ الغضبَ والضّلالَ ، فلمّا ذكرَ (لا) جعلَ المباينةَ لكلِّ صنفٍ منهما))(٤٧) .

وشبيهُ ما جاءتْ (لا) الزائدةُ له قولُه تعالى ﴿لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[المنافقون:٩]، إذ نلحظُ أنّه قد فصلَ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بـ (لا) مع إمكانِ حذفِها ، إلا أنّه جيء بها للنّهي عن الانشغالِ بأحدِهما دونَ الآخرِ أو بالاثنينِ معاً ، ((ولو قالَ (لا تلهكم أموالُكم وأولادُكم) لاحتملَ أنْ يكونَ النّهيُ عن اجتماعِهما وأنّه لو انشغلَ بواحدٍ منهما لم يدخلْ في النّهي))(٤٨) .

وممّا جاءَ على السياقِ ذاتِه قولُه عزّوجلَّ ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ﴾ [البقرة :٦٨]، فقد زيدتْ (لا) النافيةُ وكررتْ بينَ العاطفِ وبينَ مدخولِه وهو ﴿بِكْرٌ﴾ لإفادةِ نفي الصّفتينِ لا أحدهما ، ومعنى :الفارضُ المسنةُ ، والبكر الفتيةُ ، أي : لا كبيرةٌ ولا صغيرةٌ ، ولولا زيادتُها لفهمَ الكلامُ على الشّكل التالي : إنّها بقرةٌ لا فارضٌ ولكنها بكرٌ ، وهذا يؤدي إلى غيرِ المعنى الحقيقي ، وقد ((أقحمَ فيه حرفُ (لا) ... ؛ لأنَّ(لا) غيرُ عاملةٍ شيئاً، فيعتبرُ ما قبلَ لا على عملِه فيما بعدَها))(٤٩) ومثله قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا ﴾

النساء:٤٣]، إذ فصلَ بينَ العاطفِ ، وهو الواوُ ، وبين المعطوف ﴿جُنُبًا﴾ بـ (لا) الزّائدةِ ((تنبيهاً على أنّ النّهيَ عن قربانِ الصّلاةِ مع كلِّ واحدةٍ من هذينِ الحالينِ على انفرادِهما ، فالنّهيُ عنها مع اجتماعِ الحالينِ آكدُ وأولى))(٥٠) .

ومن هنا تظهرُ فائدتُها التّركيبيةُ، فإنّها وإنْ كانتْ زائدةٌ في اصطلاحِ النّحويينِ إلا أنّ لها وظيفةً تعبيريةً لا يمكنُ الاستغناءُ عنها ؛ لذلك ((لا يجوزُ إخراجُها من الكلامِ؛ لئلا يصيرَ النّفيُ إثباتاً ، والمعنى على النّفي)) (٥١) .

٢. **تأكيد معنى النّفي :** تؤدي (لا) النّافيةُ الفاصلةُ بين حرفِ العطف وبين مدخوله غرضاً معنوياً مهماً يبرزُ من خلالِ تكرارِها في الكلامِ لقصدٍ يريدُه المتكلمُ ، ألا وهو تأكيدُ النّفي تأكيداً لا يقبل الشكَّ ولا يميلُ إلى التّأويلِ ؛ ليشملَ المعطوفَ والمعطوفَ عليه معاً ، فإنَّ ((الزّياداتِ فيها معنى التّأكيد ... ؛ لأنّ دلالةَ الكلامِ المؤكدِ أقوى من دلالةِ غيرِ المؤكدِ)) (٥٢).

إنّ (لا) الزّائدةَ الفاصلةَ دخلتْ بينَ العاطفِ ومعطوفِه في قوله تعالى ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام :١٤٨]، فأفادتْ دلالياً تأكيدَ النّفي ؛ ليعمَّ

ويشملَ المتعاطفينِ معاً، فقد((عُطِفَ قولُه : ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾على فَاعِلِ الضَّميرِ في قولِه: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا﴾ولم يأتِ هنا بتأكيدٍ بضَميرٍ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ، ولا فَاصِلٍ بين المُتعاطِفَيْنِ اكتفاءً بوجودِ (لا) الزائدةِ للتأكيدِ فاصلةً بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ))(٥٣).

وكذلك أقحمتْ (لا) النافيةُ زائدةً بينَ العاطفِ ومعطوفِه في قولِه تعالى ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ﴾[سبأ:٣٧] فأثرتْ دلالياً في التّركيبِ الجمليّ للآيةِ مفيدةً تأكيدَ النّفي قبلَها ، فإنّ ((تكريرَ (لا) النافيةِ بعدَ العاطفِ في﴿وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ﴾لتأكيدِ تسلطِ النّفي على كلا المذكورينِ؛ ليكونَ كلُّ واحدٍ مقصوداً بنفي كونِه ممّا يقربُ إلى اللهِ وملتفتاً إليهِ))(٥٤) .

٣.**منع الالتباس:** وهو ما أطلقَ عليه المفسرونَ بـ (دفعِ التّوهم) عندَ السّامعِ ، فقد يظنُّ ظانٌّ أنّ المعطوفَ في الكلامِ قد عطفَ على اسمٍ قبلَ المعطوفِ عليه ، فيفضي ذلك عندَه إلى اختلالِ التّعبيرِ، وربّما عكسَ مرادَ المتكلمِ ، فيؤتى بـ (لا) النّافيةِ الزّائدةِ بعدَ حرفِ العطفِ ؛ لتحديدِطرفي العطفِ بصورةٍ واضحةٍ لا تقبلُ التّأويلِ ، فلا يشكُّ السّامعُ بهما أو يلتبسُ في تمييزِهما .

ويظهرُ ذلك جلياً في قولِه تعالى :﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة :٧]، فإقحامُ (لا) بعد العاطفِ أدى إلى إزالةِ الإيهامِ عندَ السّامعِ في ماهيةِ العطفِ وتشخيصِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بدقةٍ متناهيةٍ ، فلولا زيادتُها لاختلَّ التّركيبُ ولكانَ المعنى : (صراط الذين أنعمت عليهم والضالين) ، وليس هذا مراد الآيةِ ؛ لذلك قالَ مكيٌّ مبيناً علةَ ذلك : ((ودخلتْ(لا)فيقولِه:﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لئلا يتوهم

أنَّ ﴿ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ عطفٌ على ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في قولِه ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ ، فبدخولِ (لا) امتنعَ أنْ يتوهمَ متوهمٌ ذلك)) (٥٥) .

كما قد جيءَ بـ (لا) الثّانية زائدةً في قولِه تعالى : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ ﴾(٥٦)[البقرة : ٧١]، فإنّها أزالت الشّكَّ والالتباسَ من النّصِّ ، فحذفُها قد يؤدي إلى الشّك في عطفِ ﴿ تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ ﴾ على ﴿ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ أو على ﴿ لَّا ذَلُولٞ ﴾ فيربكُ المفهومَ الدلاليَّ للآية ، ولكنَّ زيادتَها أدتْ إلى منعِ ذلك لسببين :

١) أنّها نصّتْ على نفي المعطوفِ ﴿ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ ﴾؛ لأنّ المعطوفَ عليه ﴿ لَّا ذَلُولٞ ﴾ منفيٌ كذلك ؛ لأنّهما في المعنى واحدٌ(٥٧) .

٢) كما أنّ ﴿ لَّا ذَلُولٞ ﴾ صفةٌ لـ ﴿ بَقَرَةٞ ﴾، و ﴿ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ صفة لـ ﴿ لَّا ذَلُولٞ ﴾، فهي داخلةٌ في حيزِ النفي قبلَها ، فالمعنى : نفي إثارتِها للأرضِ ، فتذلُّ بسببِه ، ﴿ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ ﴾ نفيٌ آخرُ معادلٌ لـ ﴿ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ ، والصفتانِ ، أي : الحرثُ والسّقيُ ، منفيتانِ عنها من حيثُ المعنى(٥٨) . ومثيلُ ما سبقَ قولُنا :

õ أكرمتُ زيداً لا عمراً وخالداً .

õ أكرمتُ زيداً لا عمراً ولا خالداً .

إذ عندَ النّظر إلى الجملتينِ فإنّ الأولى قد يشكُّ السّامعُ في تراتبية العطفِ تركيبياً، فربّما ينصرفُ ذهنُه إلى احتمالِ أنْ يكونَ (خالداً) إما معطوفاً على (عمراً) فيدخلُ في النّفي ، وإما على (زيداً) فيدخلُ في فعلِ الإكرامِ ، أما الثانيةُ فلا يحتملُ الكلامُ فيها إلا أنْ يكونَ (خالداً) معطوفاً ، و(عمراً) معطوفاً عليه ، فجيء بـ (لا) للدّلالةِ من دون شكٍّ ولا التباسٍ على أنّهما داخلانِ في حيز النّفي لا أحدُهما دونَ الآخرِ .

وقد اطّردَ مجيءُ (لا) زائدةً فاصلةً بينَ حرفِ العطفِ ومعطوفه مسبوقةً بنفي أو نهي في تراكيبَ نثريةٍ وشعريةٍ كثيرةٍ لأغراضٍ دلاليةٍ ، وتبدو أكثرَ وضوحاً في نصوصٍ عديدة نبّه عليها المفسرونَ في مواضعَ من القرآنِ الكريمِ(٥٩) .

ثانياً : (الظّرف) .

يتّسمُ الظّرفُ عموماً في اللغةِ العربيةِ بأنّه عنصرٌ نحويٌّ يفصلُ بين المتلازماتِ (الأزواج النحوية) . لا سيما العاطفُ ومدخولُه . من دونِ قيدٍ أو شرطٍ؛لأنّه قد تُوسِّعَ فيه بالتّقديمِ والفصلِ وخُصَّ بذلك ؛ لكثرتِه في الاستعمالِ(٦٠)؛ لذلك فهو يتّصفُ بهذه الخاصية التي انفردَ بها مع الجارِ والمجرورِ على العكسِ من غيرِهما ، وهي كونه يمكن تقديمه وتأخيره بسهولةٍ بينَ عناصرِ التّأليفِ الجملي .

إنّ البحثَ والتّقصي وكذلك إنعام النّظرِ في أراءِ النّحاةِ والمفسرين وأقوالِهم يكشفُ بأنّآياتٍ من الذكرِ الحكيمِ قد وقعَ فيها الظّرفُ فاصلاً بينَ العاطفِ ومدخولِه ، ولكنّنا أيضاً نجدُ أنّ آخرين منهم قد رفضوه باعتبارِه ممتنعاً في التّركيبِ النّثريّ، كلّ حسبَ منظارِه النّحويِّ وأساسِه المنطقيِّ والأصوليِّ، وهي كالتالي :

❖ **الآيةُ الأولى:** قولُه سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾[النساء : ٥٨] .

يكادُ يتفقُ جمعٌ من النّحاةِ والمفسرين . حسبما وقفتُ عليه من أقوالِهم . بأنّ الآيةَ قد جازَ فيها الفصلُ بالظّرفِ بينَ العاطفِ ومعطوفِه ، فإنّ قولَه : ﴿أَن تُؤَدُّواْ ﴾معطوفٌ عليه ، وقولَه :﴿أَن تَحۡكُمُواْ ﴾ هو المعطوفُ، وقد أقحمتْ (إذا) الظّرفية بين حرفِ العطفِ الواو ، والمعطوفِ﴿أَن تَحۡكُمُواْ ﴾(٦١)، وحينها يكونُ (إذا) ظرفاً معمولاً للفعلِ (

تحكم) ، وقد قدِّمَ على معمولِه ، فأقحمَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ ، وهو المصدرُ المنسبكُ من (أنْ) المصدريةِ ومدخولِها ، والتّقديرُ : إنّ اللهَ يأمرُكم بأداءِ الأماناتِ والحكمِ بالعدلِ ... ، وإذا رصدْناها وتتبعْنا ما قيلَ فيها يظهرُ لنا ما يلي :

أ. أنّ الفصلَ بينَ العاطفِ ومعطوفِه بالظّرفِ ممكنٌ في الكلامِ المنثورِ، كما في المنظومِ على حدٍ سواءٍ، قال ابنُ مالكٍ : ((وهو جائزٌ في أفصحِ الكلامِ المنثورِ، ،. وقوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ **النساء: ٥٨]))**(٦٢) .

ب. أنّ الآيةَ فيها ردٌّ على رأي أبي عليٍّ الذي جعلَ الفصلَ بينهما بالظّرفِ مقتصراً على ضرورةِ الشّعرِ كما تقدّم في المطلبِ الأولِ ، بل يمكنُ أنْ يقعَ في التّراكيبِ المنثورةِ، قال أبو حيانٍ : ((وأبو عليٍّ يخصُّ هذا بالشّعرِ ، وليس بصوابٍ))(٦٣)،وكذلك قال : ((وإنّما يستدلُ على ضعفِ مذهبِ أبي عليّ... بقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾**[النساء:٥٨]))**(٦٤).

ت. أنّها تتوجهُ إعرابياً على وجهينِ أو أكثر ، لكنّ الوجهَ الأكثرَ قبولاً هو الفصلُ بينَهما بالظّرفِ، قال الحلبيُّ : ((والظّاهرُ أنّ قولَه : ﴿ أَن تَحۡكُمُواْ ﴾معطوفٌ على ﴿ أَن تُؤَدُّواْ ﴾ ....، فيكونُ قد فصلَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بالظّرفِ))(٦٥).

❖ **الآيةُ الثّانيةُ** : قوله سبحانه:

﴿ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ ﴾**[الأنعام: ٢٥]** .

عندَ متابعةِ ما قيلَ من آراءٍ في الآيةِ نخلصُ إلى أنّها اعتمدتْ أي تلك الآراء

في التوجيهِ النّحويِّ بشكلٍ أساسيٍّ على تفسيرينِ اثنينِ حاولتْ من خلالِهما أنْ تبيّنَ ما استشكلَ فيها ، والتفسيرانِ هما:

أ. الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ :

وجّه العكبريُّ نظرَه في الآيةِ نحوَ القولِ بأنّ الظّرفَ فرّقَ بينَ حرفِ العطفِ ومعطوفِه ، ففصلَ بينهما ، فإنّ﴿ وَقۡرٗاۚ ﴾معطوفٌ ، و﴿ أَكِنَّةً ﴾ معطوفٌ عليه ، كما أنّ﴿ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ ﴾ظرفٌ أصلُه التّأخيرُ، فلمّا قدّمَ أقحمَ، ففصلَ بينَ الواوِ ، وبين ﴿ وَقۡرٗاۚ ﴾ المعطوف ، والكلامُ تقديرُه وفقاً لرأيه : وجعلنا على قلوبهم أكنة ووقراً في آذانهم ، ، إذ صرّحَ بعدمِ الاعتدادِ بالفصلِ بالظّرفِ ، وأشارَ إليه بقولِه : ((و﴿ وَقۡرٗاۚ ﴾معطوفٌ على ﴿ أَكِنَّةً ﴾، ولا يعدُّ الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ فصلاً ؛ لأنّ الظّرفَ أحدُ المفاعيلِ ، فيجوزُ تقديمُه وتأخيرُه))[٦٦]، ومن هنا نفهمُ أنّ العكبريَّ يرى أنّ الواوَ فيها عطفتْ شيئاً على شيءٍ آخر ، وليستْ كما وضّحتْ في التّفسيرِ الثّاني .

ب. عطفُ متماثلينِ على متماثلينِ :

لقد انبنى تفسيرٌ آخرُ للآية على قاعدةٍ مفادُها أنّ((الواو فيها لعطفِ شيئينِ على شيئينِ))[٦٧]، حيثُ نحا مَنْ تبنى هذا التّفسيرَ إلى أنّها ليستْ ممّا يندرجُ تحتَ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخولِه بالظّرفِ، فأنكرَ وقوعَه فيها وأوله تأويلاً مخالفاً لمّا تقدّم ؛ وذلك لسببينِ هما[٦٨] :

١. أنّ الواوَ جاءتْ فيها لعطفِ شيئينِ على شيئينِ متقدمينِ، كما في قولِه تعالى : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ ﴾[**البقرة**:٢٠١]إذ عطفَ﴿ وَقۡرٗاۚ ﴾على مثيلِه ، وهو﴿ أَكِنَّةً ﴾، وعطفَ﴿ ءَاذَانِهِمۡ ﴾على﴿ قُلُوبِهِمۡ ﴾ بإعادةِ حرفِ الجرِّ .

٢. أنّ العاطفَ فيها على حرفٍ واحدٍ لا أكثر ، وهو ممّا لا يجوزُ الفصلُ معه .

❖ **الآيةُ الثّالثةُ:** قوله تعالى:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾[التوبة:١٧].

ناظرتْ هذه الآيةُ أيضاً عند العكبريّ السّابقةَ أعلاه وشابهتها في كونِها أنّها ممّا فصلَ الظّرفُ بينَ تلازمِ العاطفِ بمعطوفِه ، فإنّه يرى أنّ الواوَ عطفتْ جملةً اسميةً على أخرى ، فالمعطوفُ عندَه هو قولُه:﴿فِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾، والمعطوفُ عليه قولُه :﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ ، وعليه فإنّ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ متعلقٌ بالخبرِ﴿خَٰلِدُونَ﴾قدّم فأدى إلى الفصلِ بينَ العاطفِ ، وهو الواو ، وبين جملةِ﴿هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ ، وهو المعطوفُ ، قال مشيراً إلى ذلك بقولِه : ((﴿وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ ، أي : وهم خالدونَ في النّارِ ، وقد وقعَ الظّرفُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ))(٦٩) .

من جهةٍ أخرى نشأَ فيها اتجاهٌ آخرُ يخالفُ ما أوردَه العكبريُّ، فعدّ هذا الاتجاه أنّها ليستْ ممّا نحن بصددِه ، وإنّما خرّجها تخريجاً آخرَ ، ونلحظُ أموراً أبرزها(٧٠):

✓ أنّ الواوَ هي للاستئنافِ، وليستْ للعطفِ .

✓ أنّ الجملةَ بعدَ الواوِ استئنافيةٌ ، وليستْ معطوفةً .

✓ أنّ تقديمَ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾على خبرِه المتعلقِ به ﴿خَٰلِدُونَ﴾سببُه الاهتمامُ ومراعاةُ الفاصلةِ ، وليس سببُه الفصلَ بينَ العاطفِ ومعطوفِه .

✓ أنّ الفصلَ يتحققُ بينَ العاطفِ ومدخولِه إذا كانَ المتعاطفانِ مفردينِ لا جملتينِ

❖ **الآيةُ الرّابعةُ:** قولُه عزّوجلّ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[هود:٧١].

شكّلتْ قراءةُ حمزةَ وابنِ عامرٍ وحفصٍ عن عاصمٍ بفتحِ الباءِ من قولِه

﴿يَعۡقُوبَ﴾(٧١) محطَّ اهتمامِ بعضٍ من العلماءِ ومحورِ عنايتِه ، فنالتْ قسطاً من جهدِه فسلّط الضّوءَ عليها؛ لأنّها بمثابةِ شاهدٍ نحويٍّ يؤتى به للاستدلالِ على ظاهرةِ الفصلِ بالظّرفِ بينَ العاطفِ ومدخولِه ، وكان التّوجيهُ النّحويُّ لهذه القراءةِ وفقاً لوجهةِ نظرِه . على الشّكلِ التّالي :

أحدهما : أنْ تكونَ الفتحةُ في ﴿يَعۡقُوبَ﴾ للنّصبِ ، فيجوزُ عطفِه على محلِّ﴿بِإِسۡحَٰقَ﴾، **والثّاني :** أنْ تكونَ الفتحةُ فيه للجرِّ ، ويكونُ وقتئذٍ ممنوعاً من الصّرفِ للعلميةِ والعجمةِ، والتقدير : فبشّرناها بإسحاقَ وبيعقوبَ (٧٢).

وهذا يقتضي في الوجهينِ أنْ يكونَ﴿يَعۡقُوبَ﴾ معطوفاً ، و﴿بِإِسۡحَٰقَ﴾ معطوفاً عليه ، وكذلك يكونُ قد فصلَ بالظّرفِ (من وراء) بينَ العاطفِ، وهو الواو ، وبينَ المعطوفِ ، وهو ﴿يَعۡقُوبَ﴾.

وعندَ النّظرِ إلى الجانبِ الآخرِ من الآراءِ والأقوالِ نرى أنّه قد توالتِ الرّدودُ والانتقاداتُ على التّوجيهينِ النّحويينِ لقراءةِ النّصبِ أعلاه رفضاً للفصلِ بينَ العاطفِ ومعطوفِه في الآيةِ ؛ وذلك للأسبابِ التّاليةِ :

١) أنّ المجرورَ بحرفِ الجرِّ إذا عطف عليه وجبَ إعادةُ العاملِ مع المعطوفِ ، فإذا عطفتَ ولم تُعِدِ العاملَ (حرف الجر) فإنّه وجهٌ ضعيفٌ عندَ النّحاةِ ؛ ((لأنّك فرقتَ بينَ الجارِّ والمجرورِ بالظّرفِ ، وحقُّ المجرورِ أنْ يكونَ ملاصقاً للجارِّ ، والواوُ قامتْ مقامَ حرفِ الجرِّ))(٧٣) .

٢) أنّ الوجهينِ أعلاه معناهما أنّ يعقوبَ داخلٌ في البشارةِ ، أي : أنَّ العاملَ (بشّر) يعمل معنىً ووظيفةً في (إسحاقَ) و(يعقوبَ) ، وهذا ليسَ مقصودُ الآيةِ ، والذي ((يدلُّ عليه قراءةُ الرّفعِ ، فإنّها مؤذنةٌ بانقطاعِه من البشارةِ به))(٧٤) .

٣) أنّ الواو فيهما يكونُ حرفاً لعطفِ التّراكيبِ لا المفرداتِ ، وبما أنّ المعنى يحتّمُ أنّ(يعقوبَ) ليس داخلاً في عملِ العاملِ (بشّر) ، فلا بدَّ من إضمارِ فعلٍ((يدلُّ عليه الكلامُ ، كأنّه قال: ومن وراءِ إسحاقَ وهبنا لها يعقوبَ))(٧٥).

❖ **الآيةُ الخامسةُ:** قولُه تعالى﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ ﴾[يوسف: ٨٠].

لقد استشكلَ النّحاةُ والمفسرونَ ماهيةَ(ما) في الآيةِ الكريمةِ ؛ لذلك فقد تشعبت التّأويلاتُ النّحويةُ فيها ، فسلكَ فريقٌ منهم طريقاً نتجَ عنه القولُ بالفصلِ بالظّرفِ بينَ العاطفِ ومدخولِه، وقد اقتصرتْ آراءُ هذا الفريقِ في أوجهٍثلاثٍ ، هي :

الأولُ : أنْ تكونَ (ما) زائدةً ، ويكونُ قوله ﴿مِن قَبْلُ ﴾متعلقاً بالفعلِ﴿ فَرَّطتُمْ ﴾، فقدّم على عاملِه ، فوقعَ فاصلاً بينَ العاطفِ ، وهو الواو ، وبين المعطوفِ ، وهو﴿ فَرَّطتُمْ ﴾، والتقدير : وفرطتم من قبلُفي يوسفَ (٧٦).

الثّاني : أنْ تكونَ (ما) مصدريةً، وتؤلف مع الفعلِ﴿ فَرَّطتُمْ ﴾مصدراً مؤولاً في محلِّ نصبٍ معطوفاً على معمولِ﴿ تَعْلَمُوٓا۟ ﴾ ، وهو المصدرُ المؤولُ من (أنّ) واسمِها وخبرِها ، أي:﴿أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ ﴾ ، فيكونُ﴿ مَا فَرَّطتُمْ ﴾هو المعطوفُ، و﴿أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ ﴾المعطوف عليه ، وبذلك قد فصلَ بالظّرفِ﴿مِن قَبْلُ ﴾بينَ العاطفِ وهو الواو ، وبين المعطوف ﴿مَا فَرَّطتُمْ ﴾ ، والتّقديرُ على الشّكلِ التّالي : ألم تعلموا أخذَ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطَكم من قبلُ في يوسفَ(٧٧) .

الثّالثُ :أن تكونَ (ما) مصدريةً ، وتكّون مع الفعلِ بعدَها مصدراً مؤولاً في محلِّ نصبٍ معطوفاً على اسم (أنّ) ، والتّقديرُ : ألم تعلموا أنّ أباكم وأنَّ تفريطَكم من

قبلُ في يوسفَ(٧٨)، ويجوزُ في خبرِ (أنَّ) المقدرةِ أن يكونَ﴿مِن قَبۡلُ﴾ أو ﴿فِي يُوسُفَ﴾، فيكونُ المعطوفُ﴿مَا فَرَّطتُمۡ﴾ ، والمعطوف عليه ﴿أَبَاكُمۡ﴾ ، وقد فصلَ بالظّرفِ﴿مِن قَبۡلُ﴾بينَ حرفِ العطفِ الواوِ ، وبينَ المعطوفِ﴿مَا فَرَّطتُمۡ﴾ .

ويبدو أنّ الانحيازَ إلى الفصلِ بالظّرفِ في الآيةِ لم يجد قبولاً عندَ فريقٍ آخرَ من العلماءِ ، فسجلوا عدداً من المؤاخذاتِ على الأوجهِ الثّلاثِ السّابقةِ ، وأهمُها ما يلي:

١. أنّ الفصلَ بينَ العاطفِ ومدخولِه قبيحٌ وممتنعٌ في سعةِ الكلامِ(٧٩) .
٢. أنّ الفصلَ بالظّرفِ والعاطفُ على حرفٍ واحدٍ((ليس بجيدٍ... فصارَ نظيرَ: ضربتَ زيداً وبسيفٍ عمراً))(٨٠) .
٣. أن الوجهَ الثّاني يستلزمُ تقديمَ ﴿مِن قَبۡلُ﴾ المتعلقِ بـ﴿فَرَّطتُمۡ﴾ على (ما) المصدرية ، وهذا مخالفٌ لما تقرر بأن تقديمَ معمولِ الصّلةِ على الموصولِ الحرفيّ لا يجوزُ على الصّحيحِ(٨١) .
٤. أنّ وقوعَ الظّرفِ المبنيِّ﴿مِن قَبۡلُ﴾ والمقطوعِ عن الإضافةِ في الوجهِ الثّالثِ لا يمكنُ وقوعُه خبراً ؛ لأنّ((الظّروفَ التي هي غاياتٌ إذا بُنيتْ لا تقعُ أخباراً للمبتدأ جُرَّتْ أو لم تجرْ ... ، وذلك لا يجوزُ ، وهذا مقرّرٌ في علمِ العربيةِ))(٨٢).

ثالثاً : (الجارّ والمجرور) .

يخضعُ الجارُّ والمجرورُ كونه عنصراً نحوياً لمبدأ الرّصفِ والتّرتيبِ داخلَ الجملةِ العربيةِ حاله في ذلك حال جميعِ العناصرِ النّحوية الأخرى ، وأبرزُ ما يتميزُ به هو . كما الظّرف أعلاه إضافةً إلى التّوسعِ . ما يمكن أن نطلقَ عليه بـ (التّعلقِ) ، والمقصودُ به ((هو الارتباطُ المعنويُّ للعنصرِ الفاصلِ بأحد ركني المركّبِ المتّصلِ))(٨٣) ، إذ يجبُ أن يكون فاصلاً غيرَ أجنبي حتى يمكن حين ذاك الفصلُ به

بين العاطفِ ومدخولِه ؛ وقد استُعمِل فاصلاً بينَهما في ستِ مواضعَ من الذّكرِ العزيزِ وفقَ رأيٍ لفريقٍ من النّحاة ، وهي كما يلي :

أولاً :قولُه تعالى﴿مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ﴾**[البقرة:٢٠١]**

تمثلُ الآيةُ الكريمةُ ونظيرتُها ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾[يس: ٩] محوراً مهماً وحجراً أساساً شكلا اتجاهينِ مختلفينِ اعتمدا بشكلٍ رئيس على النّظرِ إلى الوظيفةِ الدّلالية لحرفِ العطفِ ، وهما :

أ. الاتّجاهُ الأوّل :الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ.

يبدو أنّ تأثرَ ابنِ مالكٍ برأيِ العكبريِّ السّابقِ في الآيةِ (٢٥) من سورةِ الأنعامِ بدا واضحاً في مسألة الفصلِ بينَ العاطفِ ومعطوفِه بالجارِّ والمجرورِ، فسلك في هاتين الآيتين مذهباً يتلخص بما يلي(٨٤) :

١) أنّ الآيتينِ فصلَ فيهما الجارُّ والمجرورُ بينَ العاطفِ ومدخولِه ، ففي الأولى وقعَ الجارُّ والمجرورُ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾فاصلاً بينَ حرفِ العطفِ وبينَ المعطوفِ ﴿حَسَنَةٗ﴾، وفي الثّانية وقعَ﴿مِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾بينَ الواو، وبين ﴿سَدّٗا﴾.

٢) أنّ الواوَ فيهما تفيدُ عطفَ شيءٍ واحدٍ على شيءٍ آخرَ ، فإنّ الآيةَ الأولى قد عطفَ فيها﴿حَسَنَةٗ﴾ الأولى على ﴿حَسَنَةٗ﴾ الثّانية،أي : آتنا في الدّنيا حسنةً وحسنةً في الآخرةِ ، وفي الآيةِ الثّانية عطفَ﴿سَدّٗا﴾الأولى على ﴿سَدّٗا﴾الثّانية ، أي : وجعلنا من بينِ أيديهم سداً وسداً من خلفِهم ، فقدّمَ﴿مِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ على المعطوفِ فصار فاصلاً بينه وبين العاطف .

٣) أنّ الآيتينِ فيهما دليلٌ على جوازِ وقوعِ الفصل بالجارِّ والمجرورِ في الكلامِ المنثور وردٌّ على مذهبِ أبي عليٍّ المتمثلِ بجعلِه مخصوصاً بالضّرورة .

ب. الاتّجاهُ الثّاني :عطفُ متماثلينِ على متماثلينِ.

تصدّى أبو حيّانٍ ومَن تابعَه بوضوحٍ لما جاء سابقاً في الآيتينِ، فاتّجه إلى سلوكِ مذهبٍ فيهما يرتكزُ على أمورٍ، هي(٨٥) :

١- أنّ الآيتينِ لم يقع فيهما الجارُّ والمجرورُ فاصلاً بينَ العاطفِ ومعطوفِه ، وليس فيهما دليلٌ على ذلك ، وهما ليسا من بابِ الفصلِ.
٢- أنّ الواوَ فيهما لعطفِ شيئينِ على شيئينِ آخرينِ ، فيكونُ في الآيةِ الأولى قد عُطِفَتْ﴿ حَسَنَةً ﴾الأولى على ﴿ حَسَنَةً ﴾ الثّانيةِ ، وعُطِفَتْ﴿ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ على ﴿ فِي ٱلدُّنْيَا ﴾من خلالِ إعادةِ العاملِ ، وهو حرفُ الجرِّ ، وفي الآيةِ الثّانيةِ عُطفتْ﴿ سَدًّا ﴾الأولى على ﴿ سَدًّا ﴾الثّانيةِ ، وعُطفتْ﴿ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ على ﴿ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾.
٣- أنّ الآيتينِ ليس فيهما ما يردُّ به على مذهبِ أبي عليٍّ؛ لأنّهما ليسا من بابِ الفصلِ ، وإنّما من بابِ عطفِ نظيرين على نظيرينِ آخرينِ .

ثانياً:قولُه عزَّوجلَّ ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾[هود:١٧]

لقد لفتتِ انتباهَ جمعٍ من العلماءِ قراءتانِ وردتا في قولِه : ﴿ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾في الآيةِ الكريمةِ ، فكانتا . وفقاً لرأيهم . تشكّلان معلماً من معالمِ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخولِه ، وسنسلّطُ الضّوءَ عليهما ها هنا ، وهما :

الأولى :(قراءةُ الرّفعِ) .

عدَّ العكبريُّ وغيرُه قراءةَ عامّةِ القرّاءِ العشرةِ بضمِّ الباءِ في قولِه ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾(٨٦)شاهداً على جوازِ الفصلِ بالجارِّ والمجرورِ بينَهما، وقد صرّحَ بما يلي(٨٧) :

أ. أنّ قولَه﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾معطوفٌ، و﴿شَاهِدٌ﴾ معطوف عليه ، أي : أنّ التّوراةَ والإنجيلَ يتلوانِ محمداً (**صلّى الله عليه وسلّم**) في التّصديقِ .

ب. أنّ الجارَّ والمجرورَ﴿مِن قَبۡلِهِۦ ﴾شغلَ الحيزَ فاصلاً بينَ العاطفِ ، وهو الواوُ ، وبينَ المعطوفِ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾، أي : يتلوه شاهدٌ وكتابُ موسى من قبلِه .

الثّانية :(قراءةُ النّصبِ) .

كذلك نلحظُ أنّ فريقاً آخرَ قد اتّجه إلى إمكانِ الفصلِ بينهما بالجارِّ والمجرورِ في قراءةِ مَنْ فتح الباء في قوله ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾(٨٨) ، ويتلخصُ ذلك في ما يأتي(٨٩) :

أ. أنّ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾معطوفٌ على ضميرِ الغائبِ المنصوبِ على المفعوليةِ ، وهو الهاءُ في ﴿وَيَتۡلُوهُ ﴾، والتّقديرُ : يتلوه ويتلو كتابَ موسى .

ب. أنَّ الجارَّ والمجرورَ﴿مِن قَبۡلِهِۦ ﴾ وقع فاصلاً بينَ العاطفِ الواو وبينَ المعطوفِ ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ .

ت. أنّ أبا حيانٍ ومن تابعَه جوّز هذا التّوجيهَ الإعرابيَّ فيها، ولم يعترضْ بأنّه مما لا يمكنُ ذلك في بابِ الفصلِ بالجارِّ والمجرورِ والعاطفُ على حرفٍ واحدٍ ، وقد علمنا سابقاً أنّه اشترطَ بأنْ يكونَ العاطفُ مؤلفاً ومتركباً من حرفينِ فصاعداً لا على حرفٍ منفردٍ .

ث. أنّ هذا التّوجيه هو الظّاهرُ والأقربُ إعرابياً ؛ لأنّ من قدّرَ فعلاً مشابهاً للملفوظِ، وجعل ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ مفعولاً بالفعلِ المقدّرِ، فكأنّه لم يولِ الفصلَ بينهما بالجارِّ والمجرورِ اهتماماً ، ولم يجوّز الفصلَ بينهما .

ثالثاً: قولُه سبحانَه :

﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[هود: ٥٠].

أُشيرَ إلى الآيةِ بأنّها من الآياتِ التي يتألفُ النّظمُ التّركيبيُّ فيها من التّفريقِ بينَ العاطفِ ومعطوفِه بالجارِّ والمجرورِ فيشكلُ فاصلاً بينهما ، ولم يُنسبْ هذا الرأيُ إلى قائلٍ،ولم يُتطرَقْ إليه بشكلٍ واضحٍ، بل أُلمحَ له إلماحاً، ولكنّنا نستطيعُ وفقاً لما أشيرَ . أنْ نشخصَ ذلك بشكلٍ أدقَّ بما يلي(٩٠) :

١- أنّ قولَه ﴿أَخَاهُمْ﴾ معطوفٌ على ما قبلَه ، وهو﴿نُوحًا﴾[هود:٢٥]، والتّقديرُ : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾.... وأخاهم هوداً إلى عادٍ .

٢- أنَّ الجارَّ والمجرورَ (إلى عاد) وقعَ حاجزاً لفظياً وفاصلاً نحويّاً بينَ العاطفِ وهو الواو ، وبينَ المعطوفِ ، وهو﴿أَخَاهُمْ﴾ .

من جهةٍ أخرى لم يُستَسَغْ هذا الرأيُ وخُرِّجت على وجهٍ آخرَ للأسباب التّالية(٩١):

١- أنّ ﴿أَخَاهُمْ﴾ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ ، أي : وأرسلنا إلى عادٍ أخاهم هوداً ؛ وذلك لأنَّ تخريجَه على الوجهِ السّابقِ يؤدي إلى طولِ الفصلِ لما بينَهما من كلامٍ طويلٍ فرّق بينَ الآيتينِ .

٢- أنّ الواوَ فيها عطفتِ المجرورَ على المجرورِ،أي : (إلى عادٍ) على ﴿إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾، وعطفت المنصوبَ على المنصوبِ ، أي :﴿أَخَاهُمۡ﴾ على ﴿نُوحًا﴾، كما تعطفُ المرفوعَ والمنصوبَ على المرفوعِ والمنصوبِ.

٣- أنّ الآيةَ ليس من الفصلِ بالجارِّ والمجرورِ ؛ لأنّ العاطفَ على حرفٍ واحدٍ.

رابعاً :قولُه تعالى﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾[الرعد:٧] .

إنّ الرّصفَ التّركيبيّ لعناصرِ الجملةِ داخلَ النّظامِ النّحويِّ في الآيةِ حملَ بعضُ المفسرين على إدراجِها ضمنَ الرّأيِ القائلِ بإمكانِ وقوعِ الفصلِ فيها ، ونجملُ ما قيلَ فيها بما يلي :

١. أنَّ المرادَ بقولِه:﴿هَادٍ﴾هو رسولُ اللهِ(**صلى الله عليه وسلم**) ؛ لذلك وجّهه ابنُ عطيّةَ بما يفهمُ منه جوازُ الفصلِ بينَهما بالجارِّ والمجرورِ .

٢. أنّ الواوَ على هذا المعنى حرفُ عطفٍ، و﴿هَادٍ﴾ معطوفٌ، و﴿لِكُلِّ قَوۡمٍ﴾ جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ به ، وقد قدّم عليه ، ففصلَ بينهما ، والمعطوفُ عليه هو ﴿مُنذِرٞ﴾ ، فـ ((كأنّه قالَ : ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞ﴾ وهادٍ لكلِّ قومٍ ... ، و﴿هَادٍ﴾ على هذا في هذه الآيةِ بمعنى داعٍ إلى طريقِ الهدى))(٩٢) .

٣. أنَّ أبا حيّان بالرّغمِ من موقفِه المذكورِ سابقاً من هذه الظّاهرةِ وتشدده في قبولِها إلا بشروطٍ مقيدةٍ وفقاً لمذهبِه ، لكنّه مالَ بشكلٍ واضحٍ إلى الفصلِ ، ولم يستشكلْه فيها، فقالَ:((و﴿هَادٍ﴾ يحتملُ أن يكونَ قد عطفَ على ﴿مُنذِرٞ﴾ ، وفصلَ بينَهما بقولِه:﴿لِكُلِّ قَوۡمٍ﴾))(٩٣) .

٤. نسبَ الحلبيُّ القولَ بالفصل فيها إلى الزّمخشريِّ ، ولم يشرِ الأخيرُ إليه بتاتاً، وإنّما أشارَ إلى أنّ الواوَ للاستئنافِ وما بعدَه مبتدأٌ وخبرٌ(٩٤)، فقال الحلبيُّ بما مفادُه :

ولمّا ذكرَ أبو حيّانٍ هذا الوجهَ لم يذكرْ هذا الإشكالَ ، ومن عادتِه ذكرُه رادّاً به على الزّمخشريِّ(٩٥) .

٥. أنَّ الجارَّ والمجرورَ قدِّمَ مراعاةً للفاصلةِ ، كما أنّ فيه وظيفةً تعبيريةً تدلُّعلى عمومِ رسالتِه (**صلى الله عليه وسلم**)وشمولِ دعوتِه (٩٦) .

خامساً:

قولُه تعالى:

﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتًا تَسۡتَخِفُّونَهَا يَوۡمَ ظَعۡنِكُمۡ وَيَوۡمَ إِقَامَتِكُمۡ وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا وَأَوۡبَارِهَا وَأَشۡعَارِهَآ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٖ ﴾**[النحل: ٨٠]**.

إنّ فكرةَ إقحامِ الجارِّ والمجرورِ بينَ متلازمينِ كانتْ ماثلةً في عقلِ العكبريِّ عندما تناولَ إعرابِ الآيةِ ، وقد بانَ هذا جليّاً في كلامِه ، وإليك ما مفادُه :

أ. أنّه صرّحَ برأيِه بوضوحٍ بقبولِه الفصلَ بينَهما بالجارِّ والمجرورِ ، فإنّ((﴿ أَثَٰثًا ﴾ معطوفٌ على ﴿ سَكَنًا ﴾ ، وقد فصلَ بينَه وبينَ حرفِ العطفِ بالجارِّ والمجرورِ، وهو قولُه تعالى ﴿ وَمِنۡ أَصۡوَافِهَا ﴾))(٩٧) .

ب. أنّ الجارَّ والمجرورَ عنصرٌ نحويٌّ يجوزُ فيه التّقديمِ والتّأخيرِ داخلَ نطاقِ الجملةِ ؛ ويعودُ ذلك إلى أنّه ((مفعولٌ ، وتقديمُ مفعولٍ على مفعولٍ قياسٌ))(٩٨) .

ت. أنّه أشارَ إلى جوازِ الفصلِ بينهما بالجارِّ والمجرورِ فيها ونسبَه إلى أبي عليٍّ؛ لأنّه ((ليس بفصلٍ مستقبحٍكما زعمَ في الإيضاحِ))(٩٩) ، ولكنّ الرجوعَ إلى الكتابِ يظهرُ توهمَ العكبريِّ في نسبتِه إليه ، ولم يجوّزه في أيٍّ من مؤلفاتِه .

وقد كان لأبي حيّانٍ وغيرِه موقفٌ غير مطابقٍ لمَا تقدَّمَ آنفاً ، فأنكروا الفصلَ فيها ، واتّجهوا إلى توجيهِها نحوياً على الشّكلِ التّالي(١٠٠) :

١. أنّ﴿ أَثَٰثًا ﴾ مفعولٌ به لفعلٍ مقدّرٍ شبيهٍ بالملفوظِ ، والتّقديرُ : وجعلَ من أصوافِها وأوبارِها وأشعارِها أثاثاً .
٢. أنّه من قبيلِ المماثلةِ والمطابقةِ بينَ المتعاطفينِ ، وليسَ من قبيلِ الفصلِ ، فقد عطفَ المجرورَ على نظيرِه والمنصوبَ على نظيرِه أيضاً ،أي:أنّ﴿ أَثَٰثًا ﴾المنصوبَ معطوفٌ ،و﴿ بُيُوتًا ﴾المنصوب معطوفٌ عليه،و﴿ أَصۡوَافِهَا ﴾المجرور معطوفٌ، و﴿ جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ﴾ المجرور معطوفٌ عليه .

سادساً: قولُه تعالى﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ ... ﴾[الطلاق:١٢] .

إنّ تأملَ الآيةِ الكريمةِ بتؤدةٍ ويسرٍ والوقوفَ على أقوالِ النّحاةِ والمفسرينَ يدعونا إلى القولِ بأنّها مثلت نقطةَ الانطلاقِ لمحاولةِ الاتّفاقِ بين جمع من العلماء تضاربتْ آراؤُهم بشأنِ جوازِ الفصلِ بالجارِّ والمجرورِ ضمنَ النّظام التّركيبيّ للجملةِ النّثريةِ، ولعلّ أهمَّ ما يشارُ إليه ما يلِي :

١. يعدُّ الزمخشريُّ أولّ مَنْ أشارَ فيها إلى أنَّ الجارَّ والمجرورَ فرّقَ بينَ العاطفِ ومدخولِه باعتبارِه عنصراً نحوياً فاصلاً بينهما في قراءةِ العامةِ بنصبِ ﴿ مِثۡلَهُنَّ ﴾(١٠١)عندما قالَ: ((وقُرِئَ﴿ مِثۡلَهُنَّ ﴾بالنّصبِ عطفاً على﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾))(١٠٢).
٢. نستطيعُ أنْ نفهمَ كلامَه بمعنى أدقّ وعلى الشّكلِ التّالي :أنّ المعطوفَ هو ﴿ مِثۡلَهُنَّ ﴾، والمعطوف عليه هو ﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ ﴾، والجارّ والمجرور

﴿مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾وقعَ فاصلاً بينَ العاطفِ والمعطوفِ ، والتّقديرُ : اللهُ الذي خلقَ سبعَ سمواتٍ ومثلَهنَّ منَ الأرضِ .

٣. وافقَه ابنُ مالكٍ في الآيةِ أعلاه، وعدَّها شاهداً على الفصلِ في الكلامِ الفصيحِ المنثورِ ، وجعلها من الأدلةِ التي يردُّ بها على أبي عليٍّ لمنعه ذلك(١٠٣) .

٤. أيدَّ أبو حيانٍ سابقيه ، وهذا تحوّلٌ مهمٌ في رأيه ، فأقرَّهما على إمكانِ الفصلِ فيها بالجارِّ والمجرورِ وأنّ فيها رداً على أبي عليٍّ، فقال في موضعينِ منفصلينِ

- الأولِ:((وفيه الفصلُ بالجارِّ والمجرورِ بينَ حرفِ العطفِ وهو الواو والمعطوف))(١٠٤)
- والثّاني : ((وإنّما يستدلُ على ضعفِ مذهبِ أبي عليٍّ بقولِه تعالى﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ ﴾[الطلاق:١٢]))(١٠٥).

رابعاً : (المفعول به) .

يمثلُ المفعولُ به جزءاً تركيبيّاً وعنصراً نحويّاً يتشكلُ مع الفعلِ والفاعل مكوناً جملةً فعليةً مؤثراً فيه العاملُ قبله وخاضعاً لما نستطيعُ أنْ نطلقَ عليه بـ (التّرتيبِ التّركيبيّ) .

ووفقاً لرأي العكبريِّ وموافقيه فإنّه يجوزُ الفصلُ به بينَ العاطفِ ومدخولِه في نسقِ الجملِ المتعاطفاتِ؛ لأنّه يمكنُ تقديمُه على عاملِه ، وقد أشارَ إلى ذلك في آياتٍ كريماتٍ ، وهي:

❖ **الأولى:**﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ ﴾ [الأنعام :٨٤].

إنّ الفصلَ طبقاً لرؤيتِه حدثَ بينَ حرفِ العطفِ، وهو الواو ، والمعطوف ، وهو ﴿هَدَيۡنَا ﴾، والفاصلُ المفعولُ به المقدمُ على عاملِه ، وهو ﴿نُوحًا ﴾المنصوب بالفعلِ﴿هَدَيۡنَا ﴾ الثاني ، وهو حينئذٍ متوسطٌ خلالَهما وقد شغلَ الحيزَ بينَهما بتقديمِه على عاملِه ، فإنَّ قولَه تعالى ﴿كُلًّا هَدَيۡنَا ﴾جملةٌ معترضةٌ هي المعطوفُ عليه ، أي: كلّ هؤلاء هديناهم، يعني: إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وقوله تعالى ﴿وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ ﴾ جملةٌ هي المعطوفُ، أي : وهدينا نوحاً من قبلِهم ، وهذا من عطفِ التّراكيب(١٠٦)، وهنا ينظرُ إلى الآيةِ حسبما تقدّم من خلالِ بعدينِ مهمين ، هما :

١. **البعدُ التّركيبيُّ** :فإنّ المفعولَ به متأخرٌ لفظاً ورتبةً بعدَ الفعلِ والفاعل في ترتيبٍ متسلسلٍ داخلَ الجملةِ الفعليةِ ، إلا أنّه يقدمُ على فعلِه لفظاً لا رتبةً وجوباً وجوازاً ، والتقديمُ في الآيةِ لا يخضع لأيّ ضابطٍ من ضوابطِ التّقديمِ وجوباً ؛ لذلك نصبَ﴿نُوحًا ﴾على أنّه مفعولٌ به مقدمٌ.
٢. **البعدُ الدّلاليّ** :إنّ النزوحَ إلى تقديمِ المفعولِ في التّركيبِ الفعليّ منطلقُه الوظيفةُ التّعبيريةُ، كأنْ يكونَ دلالتُه الاختصاصَ أو الاهتمامَ أو العنايةَ... ألخ ، وقد أدّى التّقديمُ هنا معنىً دلالياً ، هو الاهتمامُ، لكنّه فصلَ بينَ متلازمينِ، هما العاطفُ ومدخولُه ،قال ابن عاشور :((انتصبَ﴿نُوحًا ﴾على أنّه مفعولٌ مقدّمٌ على﴿هَدَيۡنَا ﴾ للاهتمامِ))(١٠٧) .

وبالمقابلِ استبعدَ فريقٌ آخرُ ميلَه إلى ذلك ، بل فضّلَ الالتفاتَ إلى تأويلٍ نحويٍّ يتماشى مع رأيه القائلِ بصعوبةِ الفصلِ بينَ الأزواجِ النّحويّةِ، وهو إخضاعُها لقاعدةِ (الإضمارِ ثمّ التّفسيرِ)، أي : أنّ﴿نُوحًا ﴾ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه المذكورُ، والتقدير

: وهدينا نوحاً هدينا من قبلُ[١٠٨]، و((إنّما لم يجعلْه مفعولاً مقدّماً للمذكورِ؛ لئلا يفصلَ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بشيءٍ))[١٠٩]، وأبرزُ ما يلاحظُ على هذا الرأي ما يلي :

١. أنّ المفعولَ جائزُ التّقديمِ في الآيةِ، ونصبُه بالفعلِ المؤخرِ غيرُ متكلف ، في حينِ أنّ تقديرَ فعلٍ يفسرُه المذكورُ أشد تكلفاً ، فلِمَ يصارُ إلى التّكلفِ في وقتٍ نستطيعُ التّخلصَ منه ؟! .
٢. أنّ تقديمَ المعمولِ يأتي لمعنىً دلاليٍّ مخصوصٍ ، وتقديمُ المفعولِ فيها مقصودٌ منه الاهتمامُ ، والتّقديرُ يؤدي إلى فواتِ هذا المعنى وعدمِ تحقيقِه .

❖ **الثّانية:** ﴿ فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۖ وَكُلًّا جَعَلۡنَا نَبِيّٗا ﴾[مريم :٤٩].

لقد ظهرَ أيضاً الفصلُ بينَ العاطف ومدخولِه بصورةٍ جليةٍ في هذه الآيةِ ، إذ أن الواوَ قد فصلتْ عن مدخولِها بالفعلِ﴿ جَعَلۡنَا ﴾ ؛ لأنّ﴿ كُلًّا ﴾يعربُ مفعولاً أولاً مقدماً على ﴿ جَعَلۡنَا ﴾، و﴿ نَبِيّٗا ﴾مفعولاً ثانياً [١١٠].

وقد وضّح الآلوسيُّ السّببَ الدّاعي إلى اللجوءِ لتّقديمه هنا ، ألا وهو الوظيفةُ الدلاليةُ المرادة من تخصيصِ بعضِ الأنبياءِ على بعضٍ، قائلاً: ((﴿ وَكُلًّا ﴾أي: كلُّ واحدٍ من إسحاقَ ويعقوبَ أو منهما ومن إبراهيمَ عليه السلام، وهو مفعولٌ أولٌ لقولِه تعالى : ﴿ جَعَلۡنَا نَبِيّٗا ﴾، قدّمَ عليه للتّخصيصِ، لكن لا بالنسبةِ إلى مَنْ عداهم، بل بالنسبة إلى بعضِهم، أي: كلُّ واحدٍ منهم﴿ جَعَلۡنَا نَبِيّٗا ﴾لا بعضَهم دونَ بعضٍ))[١١١].

❖ **الثّالثة:** ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗۖ وَكُلّٗا جَعَلۡنَا صَٰلِحِينَ ﴾[الأنبياء :٧٢].

إنّ الفصلَ بينَ الواوِ ومدخولِه ﴿ جَعَلْنَا ﴾يشابُه مثيلَه في الآيتينِ السّابقتينِ ، فإنّ﴿ كُلًّا ﴾ أيضاً تعربُ مفعولاً أولاً للفعلِ﴿ جَعَلْنَا ﴾ ، و﴿ صَٰلِحِينَ ﴾مفعولاً ثانياً(١١٢) ، وتجدرُ الإشارةُ هنا وفي الآيةِ السّابقةِ إلى أنّ الإعرابَ لا يحتملُ غيرَ هذا الوجهِ ، ولا يمكنُ أن نقدرَه منصوباً بفعلٍ مفسرٍ؛ لأنّ الفعلَ لم يستوفْ مفعولَه الأولَ .

❖ **الرّابعة:** ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾[الفرقان :٣٩] .

لقد أكدّ العكبريُّ مذهبَه هنا ضمناً من خلالِ إقرارِه جوازَ وقوعِ المفعول فاصلاً بينهما ، بل ذهبَ أبعدَ من ذلك حينما أشارَ إلى أنّه لا يوجدُ وجهٌ آخرُ يتوجهُ فيه إعرابُ الآيةِ قائلاً : ((وأمّا ﴿ كُلًّا ﴾ الثّانيةُ فمنصوبةٌ بـ ﴿ تَبَّرْنَا ﴾ لا غيرَ))(١١٣) .

كما أشارَ الزمخشريُّ لما تقدم بما نصُّه : ((و﴿ كُلًّا ﴾الأولُ منصوبٌ بما دلَّ عليه ﴿ ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ﴾ ، وهو : أنذرْنا ، أو : حذرْنا ، والثاني بـ ﴿ تَبَّرْنَا ﴾ ؛ لأنّه فارغٌ له))(١١٤) .

وها هنا لم يشرْ أبو حيان بشكلٍ صريحٍ إلى جوازِ الفصلِ بينهما بالمفعولِ به ، ولكنه تبنى وجهاً إعرابياً وحيداً يوحي بذلك ؛ لأنَّ الآيةَ لا تحتملُ وجهاً آخرَ، ونستطيعُ أنْ نفهمَ هذا من قولِه: ((انتصبَ﴿ كُلًّا ﴾ الأول على الاشتغالِ ، أي : وأنذرنا كلاً ، والثّاني على أنّه مفعولٌ بـ ﴿ تَبَّرْنَا ﴾ ؛ لأنّه لم يأخذْ مفعولاً ، وهذا من واضحِ الإعرابِ))(١١٥) .

خامساً : (المفعول له) .

إنّ مناقشةَ الفصلِ بينَ العاطفِ ومعطوفِه بالمفعول له دارتْ بين شخصيتينِ بارزتينِ في علمي النّحوِ والتّفسيرِ ، هما الزمخشريُّ وأبو حيانٍ، وتظهرُ تفاصيلُ رأييهما عند تناولهما آية(١٤٥) من سورة الأنعام كما سيأتي لاحقاً .

ولكن قبلَ التّطرقِ إلى ذلك لا بدّ من الإشارةِ إلى أنّ تقديمَ المفعولِ له على عاملِه الوظيفيّ سبّبَ إشكالاً بينَ النّحويين عموماً ، فانقسموا رفضاً وإيجاباً على فريقينِ ، هما :

الأول : جوّز فريقٌ تقديمَ المفعولِ له على عاملِه ، ومن أبرزِهم الرمانيُّ وابنُ مالك وغيرُهما ؛ ويعودُ سببُه إلى((أنّ العاملَ متصرفٌ في نفسِه ، فيتصرفُ في معمولِه إلا أنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ طارئٌ))(١١٦) ، واستدلُوا على ذلك بتقديمِ المفعولينِ (جزعاً) و (شوقاً) على ناصبيهما (أَبكي) و (أطربُ) في شاهدينِ اثنينِ، أولُهما قولُه :

فما جزَعاً وربِّ النّاسِ أَبكِي ولا حِرْصَاً على الدُّنيا اعتَرانِي(١١٧)

والآخرُ قولُه :

طرِبتُ وما شَوقاً إلى البِيضِ أَطربُ ولا لعباً منّي ، وذو الشّيبِ يلعبُ(١١٨)

وثانيهما : منعَ فريقٌ آخرُ ذلك مطلقاً ، في مقدمتِهم ثعلبٌ ، وهذا الرّأي لم يقبلْ به ؛ لورودِ السّماعِ بذلك (١١٩) .

إنّ تدقيقَ النّظرِ في كلامِ الزّمخشريّ بخصوصِ الآيةِ الكريمةِ من قولِه تعالى ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ﴾[الأنعام :١٤٥]يظهرُ لنا جلياً تبنيه لرأيينِ في مسألتينِ نحويتينِ ، هما :

أ- يرى ما يراهُ الفريقُ الأولُ أعلاه من جوازِ تقديمِ المفعولِ له على العاملِ ، فإنّه يجوزُ في وجهٍ إعرابيٍّ تقديمَ المفعولِ له ﴿فِسۡقًا﴾على ناصبه ﴿أُهِلَّ﴾، وإلى ذلك أشار بما مفادُه : ((﴿أَوۡفِسۡقًا﴾عطفٌ على المنصوبِ قبلَه ... ، ويجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً له من ﴿أُهِلَّ﴾ ، أيْ : أُهلَّ لغيرِ اللهِ به فسقاً ،))(١٢٠).

ب- اتجه إلى إمكانِ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخوله بالمفعولِ له ، فإنّ العاطفَ﴿أَوۡ﴾فُصِلَ عن معطوفِه ، وهو جملةُ﴿أُهِلَّ﴾ ، بفاصلٍ وهو المفعولُ له﴿فِسۡقًا﴾ ، وحينئذٍ حسبَ رأيِه يكونُ ذلك من بابِ عطفِ التّراكيبِ وليس المفردات ، فإنّ جملةَ﴿أُهِلَّ﴾ معطوفةٌ على جملة﴿يَكُونَ﴾(١٢١)، والتّقديرُ : إلا أنْ يكونَ ميتةً .... أو أُهلَّ لغيرِ اللهِ به فسقاً ، ويفهمُ ذلك من قوله : ((فإنْ قلتَ : فعلامَ تعطفُ﴿أُهِلَّ﴾ ؟ ، وإلامَ يرجعُ الضّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ على هذا القولِ ؟ ، قلتُ : يعطفُ على ﴿يَكُونَ﴾ ، ويرجعُ الضّميرُ إلى ما يرجعُ إليه المستكن في ﴿يَكُونَ﴾))(١٢٢).

لقد كان لأبي حيانٍ في الآيةِ نفسِها رأياً مختلفاً عن رأي سابقِه، إذ نلحظُ من كلامِه أمرينِ اثنينِ ، هما:

الأول : أنّه يرى وجهاً إعرابياً واحداً في قوله تعالى:﴿فِسۡقًا﴾ ، وهو أنّه معطوفٌ على المنصوبِ قبله، وهو قوله :﴿لَحۡمَ خِنزِيرٍ﴾ ، ويكونُ ذلك عندَه من بابِ عطفِ المفرداتِ وليس التّراكيب ، كما أنّ﴿أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ﴾ يعربُ جملةً في محلِّ نصبِ صفةً له ، قال : ((﴿أَوۡفِسۡقًا﴾ الظّاهرُ أنّه معطوفٌ على المنصوبِ قبلَه ، ... ، و ﴿أُهِلَّ﴾ صفةٌ له منصوبةُ المحلِّ))(١٢٣) .

والثاني :أنّه سلكَ مذهباً . كما سبقَ يمنعُ الفصلَ بينَ المتلازمينِ بغيرِ الظّرفِ أو الجارِ والمجرورِ ؛ لذا نجدُه . كعادتِه . يتعقبُ الزّمخشريَّ منكراً رأيَهُ في عدِّ﴿فِسْقًا ﴾ مفعولاً له مقدَّماً على ناصبِه ، وهو الفعلُ ﴿أُهِلَّ ﴾؛ لأنَّ ذلك يفضي إلى الفصلِ بينَ العاطفِ والمعطوف ، وقد شدّد عليه بما نصُّه : ((وهذا إعرابٌ متكلفٌ جداً ، وتركيبٌ على هذا الإعرابِ خارجٌ عن الفصاحةِ وغيرُ جائزٍ))(١٢٤) .

وبعدَ عرضِ مناقشتهما لما تقدمَ نخلصُ إلى أمرينِ، هما :

١. أنّ أبا حيان لم يتطرقْ بأي شكلٍ من الأشكالِ لماهيّةِ الفاصلِ ، ولم يعترِضْ عليه بأنّ المفعولَ له مما لا يجوزُ الفصلُ به بينَ العاطفِ ومدخولِه ، بلِ اكتفى بقولِه : ((وفصلَ بين ﴿أَوۡ﴾ و﴿أُهِلَّ ﴾ بالمفعول لِه))(١٢٥)، هذا إذا أخذنا بعينِ الاعتبارِ أنَّ الفاصلَ عندَه مقيدٌ بالظّرفِ أو الجارِ والمجرورِ كما تقدم في المطلبِ الأولِ .
٢. أنَّ رأيهُ في مسألةِ تقديمِ المفعولِ له على عاملِه هو الجوازُ ، وقد نقلَ عنه كلامٌ بخصوصِ الشّاهد الثّاني آنفاً بأنه: ((استشهدَ به ... على تقديمِ المفعولِ له على عاملِه ردّاً على مَنْ منعَ ذلك)) (١٢٦) ، وهذا يطابقُ ما ذهب إليه الفريقُ الأولُ والزمخشريُّ معاً ، إلا أننا نراه قد نقضَ رأيه بشكلٍ واضحٍ في الردِّ عليه في الآيةِ متناسياً رأيَهُ في المسألةِ واصفاً الإعرابَ بأنّه متكلفٌ والتّركيبَ خارجٌ عن معيارِ الفصاحةِ كما سبقَ .

سادساً: (الحَال) .

لقد بدا أيضاً الخلافُ واضحاً بينَ علمينِ من أعلامِ النّحوِ والتّفسيرِ في كونِ الحالِ فاصلاً يقعُ بينَ العاطفِ ومدخولِه باعتبارِه أحدَ المنصوباتِ التي لها محلٌّفي تركيبِ الجملةِ، وهما العكبريُّ وأبو حيانٍ، كما سيبين . إن شاء الله .

إنّ أولَ من أشارَ إليه وذهبَ إلى جوازِه وفقا لمذهبِه هو العكبريُّ في أثناءِ إعراب قولِه تعالى :﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[البقرة:١٢٨]، فقد قرّرَ أمرينِ مهمينِ وتبنى رأيينِ في مسألتينِ مختلفتينِ، هما :

١. أنّ النّعتَ إذا كان نكرةً يجوزُ تقديمُه على منعوتِه ، فينصبُ على الحالِ ، خلافاً لمَنْ منعَ ذلك[١٢٧] ، فيرى فيها أنّه((يجوزُ أنْ تكونَ ﴿أُمَّةً ﴾ مفعولاً أول ، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ نعتاً لـ﴿أُمَّةً ﴾ تقدمَ عليها فانتصبَ على الحالِ، و ﴿مُّسْلِمَةً ﴾مفعولاً ثانياً))[١٢٨].
٢. أنّ الفصلَ بينَ العاطفِ والمعطوفِ ممكنٌ بالحالِ، فإنّ((الواوَ داخلةٌ في الأصلِ على ﴿أُمَّةً ﴾، وقد فصلَ بينهما بقوله:﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ ﴾ وهو جائزٌ ؛ لأنّه من جملةِ الكلامِ المعطوف)) [١٢٩] ، وعليه فإنّ المفعولينِ منصوبانِ بفعلٍ مقدّرٍ، هو (اجعل) ، وهو من عطفِ التّراكيبِ، وأصلُ الكلامِ : واجعل أمةً من ذريتِنا مسلمةً لك ، فالمعطوفُ عليه جملةُ (اجعلنا مسلمين لك) ، والمعطوفُ جملةُ(اجعل أمةً مسلمةً لك) ، وقد فصلَ بينهما بالحالِ (من ذريتِنا) .

ولكنّ أبا حيانٍ قد نهجَ نهجاً نتجَ عنه ردُّ ما قاله العكبريُّ فيها ، وإليك جملة ما جاء في تعقبِه له ، وهي كما يأتي :

١. أنّ وقوعَ الفصلِ بينَ العاطفِ ومدخولِه بالظّرفِ هو ((من الضّروراتِ))[١٣٠] ، والضّرورةُ كما هو معلومٌ لا ينقاسُ عليها .
٢. أنّ الحالَ ليسَ كالظّرفِ في التّوسعِ في الاستعمالِ النّحويّ ؛ لذلك يتعذرُ ذلك فيه ، فإنّ((الفصلَ بالحالِ أبعدُ من الفصلِ بالظّرفِ))[١٣١] .

٣. أنّ الفعلَ (جعل) الملفوظَ في المعطوفِ عليه والمحذوفَ في المعطوفِ هما بمعنى (صيّر) ، لا بمعنى (أوجد) ، فيكونُ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، تقديرُه : فريقاً ، مفعولٌ أولٌ ، و﴿أُمَّةً﴾ مفعولٌ ثانٍ ، و﴿مُّسۡلِمَةً﴾ صفةٌ له، أيْ : واجعلْ فريقاً من ذريّتنا أمةً مسلمةً(١٣٢) ؛ ((لأنّه إنْ كان من بابِ عطفِ المفرداتِ فهو مشتركٌ في العاملِ الأولِ ، والعاملُ الأولُ ليس معناهُ على الخلقِ والإيجادِ ، وإنْ كانَ من بابِ عطفِ الجملِ فلا يحذفُ إلا ما دلّ عليه المنطوقُ ، والمنطوقُ ليسَ بمعنى الإيجادِ، وكذلك المحذوفُ))(١٣٣)

ولعلّ من أهمِّ ما يجبُ إيرادُه بشأنِ ردِّ أبي حيانٍ الفصلَ بالحالِ بينَ العاطفِ ومدخولِه في الآيةِ هو أنّ للعكبريِّ مذهباً يرى فيه الفصلَ بأيِّ عنصرٍ نحويٍّ غيرِ الظّرفِ أو الجارِّ والمجرورِ كما سبقَ؛ لذلك((لا يخفى أنّ المسألةَ خلافيةٌ ، وما ذكره . أي : أبو حيان . مذهبُ البعضِ ، وهو لا يقومُ حجةً على البعضِ الآخرِ))(١٣٤) .

كذلك تطالعنا آيةٌ أخرى شبيهةٌ بسابقتِها ، وهي قولُه تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ﴾[البقرة:٢٠٠] ، توصفُ بأنّها ((من غرائبِ الاستعمالِ العربيِّ، ونظيرتُها آيةُ سورةِ النّساءِ))(١٣٥) ، إذ تضمُّ مسائلَ نحويةً عديدةً، منها الفصلُ بالحالِبينَ العاطفِ ومدخولِه ، وهو ما يهمنا ها هنا .

وقبلَ الشّروعِ بالكلامِ على جزئيةِ الفصلِ بالحالِ فيها لا بدَّ من الإشارةِ إلى الأسبابِ الدّاعيةِ لتقديمِ لفظِ﴿أَشَدَّ﴾ على لفظِ﴿ذِكۡرٗاۗ﴾، وهي :

١. **مراعاةُ الفاصلةِ** : إنّ التّقديمَ والتّأخيرَ هنا مقصدُه الانسجامُ التّعبيريُّ من خلالِ إشباعِ التّنوينِ في قولِه:﴿ذِكۡرٗاۗ﴾، فيصيرُ ألفاً عندَ الوقفِ عليه ؛لذا فقد((حسنَ

تأخرُه أنّه كالفاصلةِ في جنسِ المقطعِ))(١٣٦) ؛ لما له من تأثيرٍ على السّامعِ ووقعٍ مؤثرٍ في نفسِه.

٢. **اجتنابُ التّكرارِ** : إنّ تكرارِ اللفظِ في الجملةِ يخلُّ بفصاحتِها وبلاغتِها ، فيُعمَدُ إلى تجنبِه عن طريقِ المباعدةِ ما بينَ مشتقاتِ لفظِ الذّكرِ المتكررةِ أكثرَ من مرةٍ ما أمكنَ ذلك،((إذ لو قدّمَ لكان التّركيبُ :فاذكروا اللهَ كذكرِكم آباءَكم،أو اذكروا ذكراً أشدَّ))(١٣٧).

٣. **الاهتمامُ بالوصفِ** :إنّ تقديمَ النّعتِ على المنعوتِ سببُه بيانُ أهميتِه والعنايةُ به ، كذلك التّنبيهُ على أنّه هو المقصودُ من التّقديمِ ، فيسترعي ذلك عقلَ السّامعِ ووعيَه، وقد أُشيرَ إلى أنّ((الدّاعيَ إلى تقديمِ النّعتِ هو الاهتمامُ بوصفِ كونِه أشدّ))(١٣٨) .

إن النّظمَ الذي جاءتْ عليه الآيةُ دعا النّحويينَ والمفسرينَ إلى سلوكِ طرقٍ شتىً لتوجيهِها نحوياً بما يتلائمُ ومشاربَهم النّحويّة والمنطقية ، فقد ذكرُوا خمسةَ وجوهٍ في إعرابِ﴿أَشَدَّ ﴾، وصفَها أبو حيانٍ بأنّها كلّها ضعيفٌ(١٣٩) ، غير أنّه قد وجّهها توجيهينِ آخرينِ يسوغُ عليهما حملُ الآيةِ حسبَ رأيه ، الأولُ منهما هو الذي يسترعي الانتباهَ؛ لما له صلةٌ بموضوعِنا ، وأهمُّ ما نلحظُه بشأنِه ما يلي :

١. أنّ النّعتَ إذا قدّمَ على المنعوتِ النّكرةِ فالفصيحُ نصبُه على الحالِ(١٤٠)؛ لذلك فإنّ﴿أَشَدَّ ﴾ نعتٌ متأخرٌ على المنعوتِ ، وهو﴿ذِكۡرٗاۗ ﴾، وكانَ الأصلُ : أو ذكراً أشد ، فلمّا قدّمَ نصبَ على الحالِ.

٢. يجوزُ حينَها أنْ يكونَ﴿ذِكۡرٗاۗ ﴾ معطوفاً على محلِّ الكافِ من قولِه:﴿كَذِكۡرِكُمۡ ﴾، ويكونُ﴿أَشَدَّ ﴾ منصوباً على الحالِ، وقد فصلَ بينَ المعطوفِ﴿ذِكۡرٗاۗ ﴾وبينَ حرفِ العطفِ﴿أَوۡ ﴾.

وبالرّغمِ من تجويزِه هذا الوجه لكنّه اعترضَ على نفسِه بأنّ الشّرطَ الأولَ، وهو كونُ حرفِ العطفِ على أزيدِ من حرف، قد وجدَ وتحققَ فيها ،ولكنّ الشّرطَ الثاني لم يتحقق ، وهو كونُ الفاصلِ ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو قسماً ؛لذلك لم ينصَّ على الفصلِ بالحالِ بينهما(١٤١).

الهوامش

---

(١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ٤٣١/١ ، اللسان / مادة (فصل).

(٢) ينظر : التعريفات ٥٣ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٩٢/٢.

(٤) ينظر : البيان في روائع القرآن ١٠٩/١ ، ١١٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٧ .

(٥) ينظر : البيان في روائع القرآن ١١٨/٢ .

(٦) ينظر : التفكير النحوي ٣٣٩ .

(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٣.

(٨)الكتاب ٤٤١/١.

(٩) رصف المباني ٤٧٦ .

(١٠) المسائل البصريات ٧٠١/٢ .

(١١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ .

(١٢) ينظر : فصول في الدلالة ١٣٤ .

(١٣) ينظر : التذييل والتكميل ٥٠/١ .

(١٤) البيت للأعشى، وهو من المنسرح ، ينظر : ديوانه ٢٨٣ .

(١٥) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤١٣ .

(١٦) ينظر : المسائل العسكرية ١٦٤-١٦٦ ، المسائل البصريات ٧٧٤/٢-٧٧٥ .

(١٧) البيت لعمرو الباهلي ، وهو من الوافر ، ينظر : الكتاب ٣٤٣/١ ، الخصائص ٣٧٨/٢ ، خزانة الأدب ٢٣٨/٣ .

(١٨) الإغفال ٢٤٤/١ .

(١٩) لم أقف على هذا الاقتباس في كتب أبي علي ونقلته من المساعد ٤٧٨/٢ .

(٢٠) وقرأ الباقون بالضم ، ينظر : النشر ٢٩٠/٢ .

(٢١) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤١٢ .

(٢٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٣٦٩/١-٣٧٠ ، مغني اللبيب ٤١٨/١ ، ٦٢٢/٢ .

(٢٣) الخصائص ٣٩٥/٢ .

(٢٤) التبيان ٣٦٦/١-٣٦٧ .

(٢٥)التبيان ٦٣٩/٢.

(٢٦) التبيان ٦٩٢/٢ .

(٢٧) ينظر : الكشاف ٣٦٤/٢ ، وغيره من المواضع .

(٢٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٤ ، المساعد ٤٧٨/٢ ، شفاء العليل ٧٩٨/٢-٧٩٩.

(٢٩) وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الاسم المجرور من دون إعادة حرف الجر . ينظر : الكتاب ٧٤/١ ، الإنصاف ٤٦٣/١ .

(٣٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٤ .

(٣١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢٤٦/١-٢٤٧ ، الارتشاف ٢٠٢٣/٤-٢٠٢٤ .

(٣٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٧٢ .

(٣٣) الفصل النحوي بين الأزواج المتلازمة ٤٩ .

(٣٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٦٦ .

(٣٥) مغني اللبيب ٣٢٢/١ .

(٣٦) رصف المباني ٣٤٢ .

(٣٧) النكت الحسان ١٣٠ .

(٣٨) الكتاب ٤٤١/١ .

(٣٩) الجنى الداني ٣٠٠ .

(٤٠) رصف المباني ٣٤٢ .

(٤١) الجنى الداني ٣٠٠ . وينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٢/٢.

(٤٢) مغني اللبيب ٣٢٢/١ .

(٤٣) تنظر هذه المسألة الخلافية في : الكتاب ١/ ٤٤١ ، مشكل إعراب القرآن ٧٢/١ ، مغني اللبيب ٣٢٢/١ .

(٤٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٥/٢ ، الجملة العربية والمعنى ٢٣١ .

(٤٥) الجنى الداني ١٦١ .

(٤٦) مغني اللبيب ٣٢٢/١ .

(٤٧) لمسات بيانية ٦٣ .

(٤٨) الجملة العربية والمعنى ١٢٨ .

(٤٩) التحرير والتنوير ٥٤٩/١ .

(٥٠) الدر المصون ٦٨٩/٣-٦٩٠ .

(٥١)رصف المباني ٣٤٢.

(٥٢)الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٢/٢.

(٥٣)الدر المصون ٢١٠/٥. وينظر : البحر المحيط ٢٤٦/٤ .

(٥٤)التحرير والتنوير ٢١٥/٢٢.

(٥٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ١١٣/١ .

(٥٦) ينظر : الكشاف ١١٨/١ .

(٥٧)ينظر : التبيان ٧٦/١ .

(٥٨) ينظر : البحر المحيط ٣٢٩/١ .

(٥٩) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ج٢/٥٨٣-٥٨٥ .

(٦٠) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٣١/١ .

(٦١) ينظر : التبيان ٣٦٦/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ ، البحر المحيط ٢٨٩/٣ ، الدر المصون ٩/٤ ، اللباب ٤٣٧/٦ ، روح المعاني ٦٤/٥ ، التحرير والتنوير ٩٣/٥ .

(٦٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ . وينظر كذلك : التبيان ٣٦٦/١ ، الدر المصون ٩/٤ ، التحرير والتنوير ٩٣/٥.

(٦٣) البحر المحيط ٢٨٩/٣.

(٦٤) البحر المحيط ١١٣/٢، وينظر : الدر المصون ٣٤٢/٢ .

(٦٥) الدر المصون ٩/٤-١٠ .

(٦٦) التبيان ٤٨٨/١ .

(٦٧) البحر المحيط ١١٣/٢ .

(٦٨) ينظر : الدر المصون ٥٧٨/٤ ، اللباب ٨٠/٨ .

(٦٩) التبيان ٦٣٩/٢ .

(٧٠) ينظر : الدر المصون ٣٠/٦ ، اللباب ٤٤/١٠-٤٥ .

(٧١) وقرأ الباقون بالضم ، ينظر : التيسير ١٠٢ .

(٧٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٢/٢ ، التبيان ٧٠٧/٢ ، التحرير والتنوير ١٢٠/١٢ .

(٧٣) مشكل إعراب القرآن ٣٧٠/١ ، وينظر: المحرر الوجيز ١٨٩/٣ ، البحر المحيط ٢٤٤/٥ ، مغني اللبيب ٦٢٢/٢.

(٧٤) الدر المصون ١١/٤ ، وينظر فيه أيضاً : ٣٥٦/٦ .

(٧٥) الكشف عن وجوه القراءات ٥٣٥/١ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠٢٤/٤ ، البحر المحيط ٢٤٤/٥ ، الدر المصون ١١/٤ .

(٧٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ٥٣/٢ .

(٧٧) ينظر : الكشاف ٣٦٤/٢ ، المحرر الوجيز ٢٦٩/٣ ، التبيان ٧٤٢/٢.

(٧٨) ينظر : التبيان ٧٤٢/٢ .

(٧٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٣٧٠/١ ، مغني اللبيب ٤١٨/١ .

(٨٠) البحر المحيط ٣٣١/٥ .

(٨١) ينظر : الدر المصون ٥٤٢/٦ .

(٨٢) البحر المحيط ٣٣١/٥ .

(٨٣) الأسس المعرفية والمنهجية ٥٤٥ .

(٨٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ .

(٨٥) ينظر : البحر المحيط ١١٣/٢ ، الدر المصون ٣٤٢/٢ ، مغني اللبيب ٤١٨/١ ، اللباب ٤٣٨/٣ .

(٨٦) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية 3365/5 .

(٨٧) ينظر : التبيان ٦٩٢/٢ ، التحرير والتنوير ٢٨/١٢ .

(٨٨) قرأ محمد بن السائب الكلبيّ بذلك ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن 59 ، البحر المحيط ٢١١/5 .

(٨٩) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية 3365/5 ، إعراب القراءات الشواذ ٦٥٩/١ ، البحر المحيط ٢١١/5 ، الدّرّ المصون ٣٠١/٦ .

(٩٠) ينظر : الدر المصون ٣٤١/٦ .

(٩١) ينظر : البحر المحيط ٢٣٢/5، الدر المصون ٣٤١/٦ .

(٩٢) المحرر الوجيز ٢٩٧/٣ .

(٩٣) البحر المحيط ٣٦٠/5 .

(٩٤) ينظر : الكشاف ٣٧٩/٢ .

(٩٥) ينظر : الدر المصون ٢١/٧ .

(٩٦) ينظر : روح المعاني ١٣/ ١٠٨ .

(٩٧) التبيان ٨٠٤/٢ .

(٩٨) التبيان ٨٠٤/٢ .

(٩٩) التبيان ٨٠٤/٢ .

(١٠٠) ينظر : البحر المحيط ٥٠٧/5 ، الدر المصون ٢٧٣/٧ .

(١٠١) وقرأها عصمة والمفضل عن عاصم في الشواذ بالرفع ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن ١٥٨ ، إعراب القراءات الشواذ ٥٩٧/٢ ، اللباب ١٨/١٩ .

(١٠٢) الكشاف ٤٢٥/٤ .

(١٠٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ .

(١٠٤) البحر المحيط ٢٨٣/٨ .

(١٠٥) البحر المحيط ١١٣/٢ .

---

(١٠٦) ينظر: التبيان ٥١٥/١، المحرر الوجيز ٤٣٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٣١/٧ ، اللباب ٣٧/٧ ، فتح القدير ٤٤١/٢ .

(١٠٧) التحرير والتنوير ١٢/٥ .

(١٠٨) ينظر :إرشاد العقل السليم ٣٩٢/٢ .

(١٠٩) روح المعاني ٤١٣/٥ .

(١١٠) ينظر: التبيان ٨٧٦/٢ ، الدر المصون ٦٠٧/٧ ، اللباب ٨٧/١١ .

(١١١) روح المعاني ١٢/٨ .

(١١٢) ينظر: التبيان ٩٢٢/٢ .

(١١٣) التبيان ٩٨٩/٢ . وينظر : الدر المصون ٤٨٤/٨ .

(١١٤) الكشاف ٢١٤/٣ .

(١١٥) البحر المحيط ٤٥٨/٦ .

(١١٦) المقاصد الشافية ٢٧٩/٣-٢٨٠ .

(١١٧) البيت قائله مجهول ، وهو من الوافر ، ينظر : همع الهوامع ١٥٣/٣ ، الدرر اللوامع ٤٢٣/١ .

(١١٨) البيت للكميت ،وهو من الطويل ، ينظر : مغني اللبيب ١٤/١ ، خزانة الأدب ٣١٣/٤ ، الدرر اللوامع ٤٢٣/١ .

(١١٩) تنظر هذه المسألة في : القواعد والفوائد ٢٩٦ ،شرح الاشموني ١٨٣/٢ ، همع الهوامع ١٣٥/٣ .

(١٢٠) الكشاف ٥٨/٢ .

(١٢١) ينظر : الدر المصون ١٩٩/٥ ، اللباب ٤٨٦/٨ .

(١٢٢) الكشاف ٥٨/٢ .

(١٢٣) البحر المحيط ٢٤٤/٤ .

(١٢٤) البحر المحيط ٢٤٤/٤ .

(١٢٥) البحر المحيط ٢٤٤/٤ .

(١٢٦) خزانة الأدب ٣١٦/٤ .

(١٢٧) تنظر هذه المسألة الخلافية في : شرح المفصل ٦٤/٢ ، ارتشاف الضرب ١٩٢٩/٤ ، همع الهوامع ١٨٥/٥ .

---

(١٢٨) التبيان ١/١١٦ .

(١٢٩) التبيان ١/١١٦ .

(١٣٠) البحر المحيط ١/٥٦٠ .

(١٣١) البحر المحيط ١/٥٦٠ .

(١٣٢) الدر المصون ٢/١١٥ .

(١٣٣) البحر المحيط ١/٥٥٩ .

(١٣٤) روح المعاني ١/٣٨٥ .

(١٣٥) التحرير والتنوير ٢/٢٤٦ ، والآية هي :چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛچ[سورة النساء :٧٧] .

(١٣٦) البحر المحيط ٢/١١٢ .

(١٣٧) روح المعاني ٢/٩٠ .

(١٣٨) التحرير والتنوير ٢/٢٤٦ .

(١٣٩) ينظر : البحر المحيط ٢/١١٢ .

(١٤٠) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/١٩٢٩.

(١٤١) ينظر : البحر المحيط ٢/١١٢ .

This study highlights the syndromes (couples grammatical) in the door of the kindness of the layout, especially the flexor and Almatov according to the standard rule that control through correlation compositional elements of Arabic sentence and authored structural leading to the presumption of verbal relate to each other is called .(the presumption of control (convergence) or (correlation

One of the syndromes which Me out as scientists are located between the flexor and his income, Vtaatbawa functional conditions and synthetics, has also noticed the phenomenon thereto lead to incompatibility from each other and prevents direct contact with through the occurrence of them break resulting in separation, .which is the so-called (Chapter grammar)

The grammarians enemy Astelazem a elements analytic grammarians element of another form of convergence (correlation) in the syntax, and pointed to what is incompatible with it do not meet with him b (incompatibility) or (chapter), which is every indication separation between the twin Kalatef example and Almatov interval is below wholesale; it does not belong to the structural pattern, it is for a foreign vocabulary nor irrelevant to them; because of the strength of the link between them because of the (presumption correlation), and all this is in the preservation of .(the presumption of convergence)